

PROVISIONAL

A/42/PV.31
19 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد المستيري (تونس)

(نائب الرئيس)

ش : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

(الرئيس)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

- ألقى كلمة كل من :

السيد وولكوت (استراليا)

السيد انغويما أونغويني (غينيا الاستوائية)

السيد توفوا (جزر سليمان)

السيد بسيميس (جمهورية افريقيا الوسطى)

السيد ماتاغا (الكاميرون)

السيد مبونيمبا (بوروندي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64182/A

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد المستيري (تونس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥ .

البند ٩ من جدول الأعمال) (تابع)

المناقشة العامة

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان في

نية وزير الخارجية والتجارة ، السيد هايدن ، حضور دورة الجمعية العامة هذه للادلاء ببيانه في المناقشة العامة . ومما يبرهن على الاهمية الكبيرة التي تعلقها الحكومة الاسترالية على الأمم المتحدة والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة أن السيد هايدن قد أدلى بجميع بيانات استراليا في المناقشة العامة منذ تعيينه لهذا المنصب في عام ١٩٨٢ . بيد أنه في هذه المرة تجري أحداث في منطقتنا اضطرت السيد هايدن الى مفادرة نيويورك والعودة الى استراليا . أما البيان الذي أدلى به الآن فهو البيان الذي كان سيدلي به السيد هايدن لو قدر له حضور هذه الدورة .

اسمحوا لي أولا أن أهنئ السيد بيتر فلورين على توليه رئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وفي الوقت نفسه أود أن أعرب عن تقدير استراليا الحار للرئيس السابق وممثل بلد زميل في الكومنولث ، ألا وهو وزير خارجية بنغلاديش . إن استراليا تستعد للاحتفال بالذكرى المئتين لإنشاء أول مستوطنة اوروبية في عام ١٧٨٨ ، لذلك فإن الشعور بالاحتفال ينشأ بصورة طبيعية في بلادي . ولكن يجري في استراليا أيضا قدر جديد من التحليل للتطورات التي أدت باستراليا الى حالتها الراهنة . وأسباب تلك التطورات . ونتيجة لذلك ، فقد ازدادت الرؤية وضوحا لدى المزيد من الاستراليين فيما يتعلق بالمعنى الحقيقي لماضيهم ومستقبلهم .

إن المزايا النسبية لاستراليا في إنتاج وتصدير المواد الخام خدمتنا جيدا إبان الاستعمار ولاتزال تمثل عصب صادراتنا في الوقت الحاضر . وإن الانخفاض الحاد في معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية ، وهو شيء نتشاطره مع العديد من البلدان النامية ، قد بين لنا بوضوح أننا بحاجة الى تنويع قاعدتنا التصديرية دون إهمال جوانب قوتنا التقليدية .

وفي الوقت نفسه نجد أن سياساتنا الماضية التي هيأت بيئة محمية للسلع المصنعة والخدمات لم تعمل على اعداد تلك القطاعات من اقتصادنا إعدادا كافيا لخوض التنافس في الاسواق العالمية . والآن نتناول بجدية مهمة التكيف الهيكلي المطلوب لجعل اقتصادنا يركز على أسس أمتن .

إن احتفالنا بالذكرى المئتين يذكر الاستراليين بمدى ما عاناه السكان الاصليون في بلادنا الذين اصبحوا الآن اقلية في البلاد . وبعبارة أخرى فقد بلغت استراليا مرحلة هامة جدا في تنميتها اذ أنها تسعى الى فهم حقيقة ماضيها وتستعد لواقع مستقبلها . إن اقتصادنا وهيكلنا الصناعية تمر بعملية إصلاح أساسية ولكنها ضرورية .

إن الاستراليين يمرون بعملية معيبة بنفس القدر من أجل فهم صحيح لآثر تاريخهم على أبناء وطنهم الاصليين ، وهذا يتطلب تغيرا كبيرا - في أمور مثل الحقوق في الارض وحماية النظم الثقافية والتراث والتنمية الاقتصادية . إنها عملية معقدة ومعيبة وكثيرا ما تبعث على الاحباط وتتطلب قدرا غير عادي من الفهم واتجاهات ذهنية جديدة .

لذلك فإن الاستراليين ، في الذكرى المئوية الثانية ، يمرون بفترة احتفال وتأمل عميق في الوقت نفسه . أقول هذا لأن العملية تعطي الاستراليين فهما أفضل للكثير من القضايا التي تشغل المجتمع العالمي ؛ لأن لنا جميعا مصلحة كبيرة في تناول هذه القضايا على نحو فعال وسريع ومنصف .

وانطلاقا من هذا المنظور ، تتسم قضيتان بالاحاح والاهمية البالغة : إحداهما هي عدم الاتفاق على سبل منهجية وفعالة وعادلة لحل مشكلة الديون الدولية ؛ والقضية الأخرى هي تشويه الأسواق العالمية وما ينتج عن ذلك من معوقات على الأبرياء نتيجة السياسات التجارية للاقتصادات الكبرى .

هاتان القضيتان مرتبطتان لأنهما تهددان بآثار خطيرة على الجميع - الدول الصناعية والدول النامية ، الشمال والجنوب على حد سواء . وفي هذا السياق نشيد بملاحظة السفير يوتير أمام أعضاء الكونغرس الأمريكي في شهر شباط/فبراير الماضي ، "أرجو أن يفهم أحفادنا ما نفعله لهم" .

إن الأحوال الاقتصادية الدولية الحالية تصور الظروف الاقتصادية الصعبة في كل من البلدان الغنية والفقيرة . إن آخر تقرير عن التنمية العالمية صدر عن البنك الدولي يشير الى بعض الأخطار في الاقتصاد الدولي وبنوه الى حاجة البلدان الأكثر غنى الى أن تواجه على نحو أفضل الضرر الذي تسببه سياساتها الداخلية للدول النامية . ومن هنا أن الاوان أن نتساءل عما اذا كان الشلل في عملية صنع القرار الاقتصادي قد أصبح خطيرا بحيث أصبح الاقتصاد العالمي على وشك الدخول في عصر من الركود والحماية .

إن خطة بيكر وضعت الإطار لحسم أزمة الديون الدولية . ولقد كانت محاولة للتوصل الى توافق آراء دولي يمكن فيه لشتى الأطراف أن تسهم جميعا في إيجاد حل وتستفيد جميعا من التعاون . ولسوء الحظ ، فإن هذه الخطة ، في رأينا لم تنجح ، ويرجع ذلك أساسا الى أن الأطراف الأغنى لم تقم بما ينبغي أن تقوم به . ذلك أن هذه الدول الأغنى لم تعالج الاختلالات المالية والتجارية ، وأيضا لم تؤيد البنوك الدولية

الخامسة خطة بيكر . ونتيجة لذلك ، لا توجد خطة عالمية فعالة لحل أزمة الديون الدولية المستمرة .

ومع أن خطة بيكر قد فشلت أساسا ، فإن عناصرها الاصلية الثلاثة لاتزال تمثل مفتاح حل الأزمة الاقتصادية العالمية . وهذه العناصر الثلاثة هي ، أولا ، أن البلدان النامية المدينة مديونية كبيرة بحاجة الى أن تموغ وأن تنفذ خططا للتكيف الهيكلي في الداخل ؛ وبصفة خاصة للحد من الانفاق الحكومي المغالى فيه وتعزيز الصادرات في محاولة لخدمة ديونها الدولية ؛ وثانيا ، الدول الدائنة بدورها في حاجة الى تأييد التكيفات الهيكلية في البلدان النامية عن طريق مؤسسات مثل البنك الدولي ، بزيادة تدفق الموارد الى البلدان المدينة مديونية كبيرة ؛ وثالثا ، ينتظر من البنوك الدولية الخاصة تأييد هذه الخطة أيضا .

ومع ذلك فمن المهم مقاومة الفكرة القائلة أن الخطوة الاولى نحو الحل هي أن نوجه اللوم الى جانب أو آخر . إن المهمة الكبرى هي أن نجد حلا لا يشيع القلاقل في النظام المالي الدولي من ناحية أو ، من ناحية أخرى ، لا يزيد من حدة الابعاء الاجتماعية والسياسية التي تفرضها أزمة الديون على شعوب الدول الاقل نموا . إن كل جانب لهذه القضية يتحمل مسؤولية كبيرة . فالدول المدينة لا ينبغي أن تقوض دعائم النظام المالي بعدم تنفيذ التزاماتها . والدول الدائنة لا يمكنها أن تصر على سداد الديون الى الحد الذي تدمر عنده الموارد البشرية والموارد الأخرى في الدول المدينة . كل جانب لابد أن يعترف إذن بوجاهة وجهة نظر الجانب الآخر .

ولابد من التماس حل لا يسعى فحسب الى الوصول بأقصى المزايا لمن يعينهم الامر ، بل يسعى أيضا الى كفالة التكافل الاقتصادي العريض فيما بين الدول . ولا يمكن النظر الى طرف بمعزل عن الطرف الآخر . ولابد من النظر الى شتى جوانب التكافل الهامة ، بما في ذلك مسؤوليات البلدان المدينة ، والبلدان الدائنة ، والبنوك الخاصة والوكالات المتعددة الاطراف . ومن مصلحة كل الاطراف في المدى الطويل أن تتعاون من أجل التغلب على هذه الصعوبات الاقتصادية المستمرة الخطيرة .

وفي المدى الطويل يتطلب الحل أيضا شكلا من أشكال الهياكل العريضة يساعد على استثمار الموارد على نحو ذكي ، ويضع ، مسبقا ، الأساليب التي يمكن بها تسديد الديون على نحو أكثر فعالية وانتظاما وانصافا . وهذا يتطلب بيئة اقتصادية خارجية أكثر مؤاتاة تتضمن تمويلا خارجيا وافيا بالغرض ، دعما للسياسات الاقتصادية والهيكلية في البلدان المدينة ، والجهود التي تقوم بها البلدان الصناعية ذات الفوائض للحفاظ على أقصى معدل ممكن للتنمية والتخفيضات المستمرة في أسعار الفائدة الدولية ، واتخاذ اجراءات في البلدان الصناعية الكبرى لتقليل الحمائية بما في ذلك الحمائية في مجال الزراعة .

وبالإضافة الى هذه النقاط ، ينبغي أن يكون هناك عنصر هام آخر هو التكيف الاقتصادي المنسق من جانب الاقتصادات الكبرى : إننا نريد مزيجا موحها من التغيير النقدي والتمويلي وخفض الحماية التجارية على أساس الخطوط التي أكدت في شتى مؤتمرات القمة الاقتصادية . والبديل لمثل هذا التكيف الموجه هو الفوضى التي يمكن أن تحدث عندما يفرض السوق تكيفه الخاص بما يضر بالمشاركين المذنبين والأبرياء على حد سواء . وهذه نقطة أساسية فالسياسات التي ترمي الى الوصول الى هذه النتيجة تعرض للخطر مصالح البلدان النامية وتهدد أيضا مصالح البلدان المتقدمة النمو .

إن الاخطار التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي خطيرة بنفس القدر بسبب الحمائية التجارية ، التي أصبحت من معالم البيئة التجارية العالمية الحالية . لقد حذر البنك الدولي من نتائج إعادة ظهور الحمائية في شكل الحواجز غير التعريفية أمام تجارة السلع المصنعة . وستقوض هذه السياسة سلاسة نظام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وستعوق صادرات البلدان الأقل نموا ، الأمر الذي يؤدي الى تردي مشكلات الدين فيها .

إن التجارة غير المنصفة بالمنتجات الزراعية خطيرة على نحو خاص . والواقع أنها يمكن أن تكون مخربة . إن قمة طوكيو لم تقدم أكثر من مجرد اعتراف بالمشكلة منذ ما يقرب من ١٨ شهرا مضت ، على الرغم من أن الاقتصادات الكبرى اعترفت أول مرة بأن هناك مشكلة وبأن هذه المشكلة بحاجة الى اهتمامها المشترك . إن تصور هذه

البلدان قد تغير تغيرا كبيرا منذ ذلك الحين . وهذا التغيير كان ملحوظا في تطورات مثل اجتماع مجموعة "غات" في بونتا ديل ايستي قبل سنة وفي المجلس الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس في شهر أيار/مايو الماضي ، وفي قمة البندقية في حزيران/يونيه الماضي . والواقع أن قمة البندقية قطعت على نفسها التزاما هاما باصلاح التجارة الزراعية بدعوة جميع المعنيين الى الإحجام عن اتخاذ أي اجراءات قد تؤدي ،

"عن طريق زيادة تنشيط انتاج فائض من السلع الاساسية الزراعية

وزيادة حماية الاسواق العالمية أو زعزعة استقرارها" . (A/42//344 ، الفقرة ٢٠)

الى الاضرار بالعلاقات التجارية .

لقد كان ازدياد الوعي هذا بالمشكلة على مدى ما لا يزيد عن ١٨ شهرا تطورا هاما ، وتشق الحكومة الاسترالية بأنه يشير الامل لانه يعطي قوة دفع للحاجة الملحة الى إيجاد سبل لحل مشكلة تسهم إسهاما كبيرا في إشاعة الريبة والغوض داخل النظام الاقتصادي العالمي .

وقد أثرت أوجه الاختلال في الاتجار العالمي بالزراعة الناجمة عن الحواجز الموضوعية أمام الوصول الى الأسواق وعن سياسات الدعم التي تنتهجها الاقتصادات الرئيسية تأثيرا خطيرا على استراليا ضمن غيرها من المنتجين الكفاء والقادرين على التنافس . إذ وضعت عقبة هائلة أمام جهود الحكومة الاسترالية للخروج الآمن مسن المعوقات الاقتصادية التي واجهناها في بداية الثمانينات . لذا تعطي استراليا أولوية عالية لجولة اوروغواي للمفاوضات المتعددة الاطراف الخاصة بالزراعة . وقد دفع هذا الاهتمام استراليا الى الانضمام الى ١٣ مصدرا آخر من الذين لا يقدمون الدعم في مجموعة كيرنز للمتاجرين المنصفين في الزراعة ، في آب/أغسطس من العام الماضي . وقد اطلقت المجموعة بدور هام في بونتا ديل ايستي فيما يتعلق بالحملة الناجمة الرامية الى إدراج الزراعة في الولاية التفاوضية والى جعل الولاية تتضمن مفاوضات بشأن القواعد الخاصة بجميع التدابير التي تؤثر على الوصول للأسواق والتنافس فيما بين المصادرات .

وستكون هذه المفاوضات الخاصة بالزراعة محكا رئيسيا للالتزام أعضاء مجموعة "غات" بالنظام التجاري المفتوح ذي الوجهة التسويقية . إن قواعد مجموعة "غات" ونظمها التي حكمت التجارة العالمية في السنوات الأربعين الأخيرة لم يوسع نطاقها قط لتغطي المنتجات الزراعية كما تغطي السلع المصنعة . وكان هذا النقص مشكلة كبرى في البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة .

وقد قدمت استراليا الى المحفل الاوروبي للادارة في دافوس في كانون الثاني/يناير من هذا العام اقتراحا للمساعدة على حل المشاكل التي تعاني منها التجارة العالمية في مجال الزراعة . وقد شدد اقتراحنا على الحاجة الى إعادة التأكيد على دور الميزة النسبية لتحديد معالم التجارة العالمية في ميدان الزراعة

وعلى إعادة إيجاد ارتباط بين مؤشرات السوق واتجاهات الانتاج . وكان يهدف اقتراحنا الى خفض التدريجي للفجوة الموجودة في بلدان كثيرة بين الاسعار العالمية والمحلية ، ودعا الى الادارة الدقيقة للمخزونات بهدف إعادة النظام الى الأسواق العالمية . ومن شأن قبول هذا النهج أن يفضي الى إقامة نظام عالمي للتجارة في مجال الزراعة تغدو الميزة النسبية ومؤشرات السوق فيه مرة أخرى العاملين الرئيسيين المؤثرين ولكن مهما أكدنا فلن نؤكد بالقوة الكافية على أن أهم العناصر وأكثرها ضرورة في البرامج الرامية الى تخفيف حدة الازمة في التجارة في مجال الزراعة اتخاذ إجراء فوري من جانب مقدمي المعونة الزراعية الرئيسيين للقضاء على جميع أشكال الدعم الزراعي .

أما فيما يتعلق بالديون الدولية فسيظهر ، بطريقة أو بأخرى ، حل للمشاكل الناجمة عن الاتجار غير المنصف . لكن الأمر غير الواضح هو ما اذا كان هذا الحل سيكون موفقا أو مشيعا للاضطراب ، وما اذا كان حلا مخططا من جانب راسمي سياسة ذوي نوايا حسنة ويملكون دراية واسعة أو حلا فوضويا تفرضه على حكومات كارهة قوى السوق نتيجة التوجس والاحباط . واذا ما نفذت الأسواق حلولها الخاصة لمشاكل الديون الدولية والاتجار غير المنصف ، فسيقلل استقرار أسعار الصرف الاجنبي وتبادل السلع الأساسية ، وسيتخلف المدينون عن السداد ، وسيسود العالم الركود والتوتر بل وما هو أسوأ من ذلك .

وإزاء هذه الاحتمالات الخطيرة التي تهددنا جميعا ، تدعو الحاجة الى ذكر بعض الحقائق الواضحة لمن يملكون القدرة على إيجاد حلول معقولة وعلى تنفيذها . فالاتجار غير المنصف يعد في جوهره عملا غير ودي على الإطلاق - بل عملا عدائيا . لذا لا ينبغي للمرء أن يدهش اذا ما تصرف ضحاياه على هذا الاساس .

وثانيا ، اذا ما أدت سياسات الاقتصادات المتقدمة النمو ، ولاسيما السياسات الحمائية ، الى إفقار عملاتها فإن هذه الاقتصادات نفسها ستعاني من آثار انخفاض احتمالات التصدير وتقييد التجارة العالمية .

وأخيرا ، عندما يؤدي الاتجار غير المنصف الى خفض قدرة بلدان مثل استراليا على تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي عن طريق برامج المعونة ، فلا ينبغي للمرء أن يندهش اذا وجدت بلدان مانحة مثل استراليا نفسها مضطرة الى خفض برامج المعونة هذه . إن هذا التهديد الناجم عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يضيف وزنا وإلحاحا الى الحتمية الكبرى الثالثة التي تواجه المجتمع العالمي : ألا وهي تحديد الأسلحة ، وهو الموضوع الذي انتقل اليه الآن . لقد ذكرت استراليا في المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد مؤخرا أن الأمن مفهوم أوسع من أن يُعرف من زاوية عسكرية خالصة . فللأمن في رأينا أبعاد اقتصادية واجتماعية هامة وكذلك أبعاده العسكرية .

إن نزع السلاح والتنمية قد لا يرتبط الواحد منهما بالآخر ارتباطا قسريا ، قد لا يؤدي القضاء على الأسلحة الى القضاء آليا على مشاكلنا الاقتصادية . لكن من الشايت أن الانفاق العسكري يقتطع حصة هائلة من الموارد العالمية : فقد قدر أنه يزيد ٣٠ مرة عن المبالغ المقدمة عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية . وتعتبر واردات السلاح ، وتأخذ مثلا آخر ، مسؤولية عما يقرب من ربع عبء الدين الواقع على أمم الجنوب .

وبينما تعتقد استراليا أن نزع السلاح الفعال والدائم ينبغي أن يؤدي الى تدفقات أكبر ويمكن التنبؤ بها من المساعدات الى البلدان الأقل نموا ، فإننا نعتقد أيضا أن المنافع الاقتصادية التي ستتحقق من تنفيذ مفهوم أوسع للأمن ستكون أكبر أهمية لجميع البلدان .

والسبب الرئيسي الواضح الآخر لإلحاح التصدي لسباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، هو التدمير الذي يهدد بإحداثه . وترحب استراليا ترحيبا حارا باحتمال توصل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى اتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى ، وخاصة بقرارهما بإزالة القذائف البحرية المتوسطة المدى في منطقة آسيا أيضا .

واذا جرى التوصل الى ذلك الاتفاق ، فإن مبادئ ثلاثة حاسمة الاهمية تكون قد قبلت ، أحدها انه سيكون الاتفاق الاول الذي لا يخفض فقط بل يزيل تماما فئة كاملة من ترسانات الخط الامامي النووي الحديثة . كما سيكون تعبيرا محددا عن المبدأ القائل بأن الامن لا يمكن تحقيقه بالحشد العسكري وحده . وسيكون دليلا على فكرة أن الامن يمكن تعزيزه بتدابير متوازنة يمكن التحقق منها لخفض الاسلحة ونزع السلاح .

ومن المؤسف أن تكون فرص التوصل الى اتفاق لخفض مستويات الاسلحة النووية الاستراتيجية لم تتحسن منذ قمة ريكيافيك في العام الماضي . فالمباحثات بشأن عنصري الدفاع والغضاء في المفاوضات بين الدولتين العظميين لم تحقق حتى الآن تقدما هاما . وانطلاقا من الاعتقاد القوي بأن القضية ليست حكرا على الدول النووية ، فقد شاركت استراليا بنشاط في جهود المجتمع الدولي الرامية الى الحد من الاسلحة ونزع السلاح . وقد حشدنا زعمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كليهما على ألا يضيما الفرصة المتاحة أمامهما الآن وأن يتوصلا الى اتفاق بشأن كل الموضوعات التي يجري التفاوض بشأنها . ومن شأن التوصل أيضا الى اتفاقات لإزالة الاسلحة الكيميائية والحد من الاسلحة التقليدية أن يسهل بصورة كبيرة إحراز المزيد من التقدم بشأن مسألة الاسلحة الاستراتيجية .

وفي أحد المجالات المحددة التي تركز استراليا اهتماما خاصا ، حظي القرار الذي تقدمنا به مع نيوزيلندا في العام الماضي ، بشأن الحاجة الملحة الى ابرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية ، بتأييد لم يحظ به مشروع قرار آخر قدم الى الجمعية العامة بشأن حظر التجارب النووية . ونتعاون مرة أخرى هذا العام مع نيوزيلندا والمشاركين التقليديين الآخرين من أجل وضع مشروع قرار يبين النهج العملي غير الاعلاني ازاء معاهدة ، ونأمل أن يحظى ذلك المشروع بتأييد كبير جدا .

كذلك اتخذنا خطوات صوب تطوير شبكة دولية لمراقبة الاهتزازات الارضية ، حتى تكون التدابير اللازمة للتحقق معدة لابرام معاهدة حظر للتجارب النووية . كما بذلنا جهودا خاصة للاسهام في الجهد الدولي الرامي الى القضاء على الأسلحة الكيميائية . ويبدو أن هذه الجهود ستؤتي ثمارها قريبا .

لدى الشعب الاسترالي ، مع غيره من الشعوب الاخرى ، سبب قوي لهذا الاهتمام النشط بهذه القضية وهي البعد الاضافي للخطر الذي يمكن أن يضيفه التسليح بلا قيود الى التطورات المقلقة بالفعل .

أشير ، في هذا السياق ، الى نزاع الشرق الاوسط والى الحرب بين العراق وايران ، والحالة المتردية في الجنوب الافريقي ، والانقسامات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ومازالت استراليا تؤيد المبدأ القائل بأن المجتمع الدولي عليه دور كبير يجب أن يضطلع به في حسم هذه النزاعات .

إننا نؤيد بشكل خاص مجلس الأمن والأمين العام في جهودهما الرامية الى انهاء الصراع بين العراق وايران ، كما نعزز الرأي بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تسهم في المصالحة بين كوريا الشمالية والجنوبية ، وذلك بأن تقبل بوصفها عضوين في المنظمة . إن كلا من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية قد انضمت مؤخرا - على سبيل المثال - الى معاهدة انتشاركتيكا .

ويؤسفنا عميق الأسف أن حكومة جنوب افريقيا مازالت تدير ظهرها لمطالبات المجتمع العالمي المخجلة باجراء حوار حقيقي وتغيير سلمي في ذلك البلد المضطرب ،

وانها لاتزال ترفض التطلعات المشروعة للغالبية السوداء من السكان في الحصول على حقوقها السياسية . ان ما اتخذه المجتمع الدولي من اجراءات ، مثل اعتماده لتدابير اقتصادية وغيرها من التدابير ضد جنوب افريقيا ، رحبت به استراليا ، التي تتفهم السخط المتزايد ومشاعر الإحباط لدى البلدان الافريقية في مواجهة تشدد جنوب افريقيا المستمر .

مازالت استراليا مهتمة ايضا بمحنة شعب كمبوتشيا ، وقد شعرت بخيبة أمل ازاء عدم احرار تقدم موب تسوية سياسية خلال الاعوام الثمانية الماضية . ويحدونا الامل في ان يمثل مستوى النشاط المتزايد في الاشهر الاخيرة عنصرا حقيقيا للمرونة بين الاطراف ، وفي ان هذا قد يمهد الطريق لبدء محادثات ولوضع حد للاحتلال الاجنبي لكمبوتشيا ، وممارسة شعب هذا البلد لحقه في تقرير المصير . هناك ايضا بعض بوادر التقدم المشجعة في امريكا الوسطى .

لدى شعب استراليا سبب قوي على نحو خاص لاهتمامه القوي بقضية الاسلحة ، التي اشرت اليها توا . ان المنطقة التي نعيش فيها تشعرك أكثر من غيرها بالضغط التي يفرضها تعارض الايديولوجيات ، والاختلالات الموجودة في الاقتصاد العالمي ، والتركبة التي خلفها الاستعمار ، والتنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . إن المنطقة المجاورة لنا مباشرة خالية نسبيا - لحسن الحظ - من الاثار العسكرية المباشرة المترتبة على هذه الضغوط . ونحن - مع الجزر المجاورة لنا - نهتم بضمان ان يبقى جنوب المحيط الهادئ سلميا . لهذا السبب التزمنا بمبدأ الابقاء على جنوب المحيط الهادئ وقارة انتاركتيكا منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية ، بموجب الترتيبات التي وضعت لهما . ونحن نعتقد ان احكام نزع السلاح التي ترد في معاهدة انتاركتيكا ، والتي تكفل الآلا تستعمل انتاركتيكا إلا للأغراض السلمية ، والالتزامات المتضمنة في هذه المعاهدة بالادارة الفعالة لانتاركتيكا ، دعما لمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ، مازالت تخدم صالح جميع الشعوب على افضل وجه .

من الاسباب التي تدعو أيضا الى قلق استراليا والجزر المجاورة لها التوصل الى حل سلمي وسياسي ودايم في كاليدونيا الجديدة . فنحن نعتقد أنه كان ينبغي اعطاء شعب كاليدونيا الجديدة مجموعة اكبر من الخيارات في الاستفتاء الأخير ، وأن هذا الاستفتاء كان يجب أن يجرى على نحو يتطابق مع مبادئ الأمم المتحدة المستقرة الخاصة بتمفية الاستعمار . ومع ذلك ، فإننا نشق بأن يتم انتقال سلمي الى الاستقلال الحقيقي متعدد الاعراق في كاليدونيا الجديدة ، وبأنه لن يسمح للحالة هناك بأن تهدد استقرار المنطقة . وهذه بطبيعة الحال مسألة تكرر لها لجنة ال ٢٤ الخاصة التابعة للأمم المتحدة اهتمامها ، ونحن نتابع أعمال هذه اللجنة ونهتم بها .

كذلك تشاطر استراليا جيرانها في جنوب المحيط الهادئ القلق ازاء الاثار المدمرة المترتبة على السياسات الحمائية التي تفرضها الاقتصادات الكبرى . فالسود الصغيرة المنتجة للسلع الأولية ذات الاقتصادات الهشة هي أولى من تشعر بآثار هذه السياسات وآخر من تعود منها الى حالتها السوية . وجنوب المحيط الهادئ منطقة بهيئة امثلة كثيرة على هذا الواقع المحزن . وفي هذه الظروف ان احتمالات الحفاظ على الطابع السلمي لا تعتمد فقط على الحلول المنصفة والرشيدة ، لمشكلات التجارة غير المنصفة والاستعمار ، لكن أيضا على حلول واقعية لقضية الاسلحة . فالسلم في جنوب المحيط الهادئ يرتبط ارتباطا وثيقا . أولا وقبل كل شيء بالتطورات الواقعة في شمال المحيط الهادئ ، حيث يوجد تركيز للقوى العسكرية لا يفوقه إلا ما هو موجود في أوروبا .

تري استراليا ان الشروع في الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تموراتهما وشواغلهم الأمنية في منطقة شمال المحيط الهادئ سيكون مفيدا . ونحن نأمل في أن يؤدي ذلك ، في الوقت المناسب ، الى مزيد من الثقة والامن بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين على نحو متبادل وكذلك بين بلدان المنطقة . وتطرح استراليا هذا الاقتراح لتؤكد مرة أخرى على أن الجهود الرامية الى نزع فتيل قضية التسليح النووي يجب ألا تكون مقصورة على المشاركين فيها على نحو مباشر للغاية . فقضايا

تحديد الأسلحة ونزع السلاح من الأمور التي تشير القلق المشروع لدى المجتمع الدولي بأسره .

لهذا السبب أود أن أنهى بياني باقتراح سبل يمكن بها لهذه المنظمة أن تحسن من قدرتها على العمل لصالح المجتمع الدولي . وإنني أفعل ذلك بمفتي ممثلا لبلد يؤيد الأمم المتحدة أكثر من أي بلد آخر في هذه القاعة .

من الحقائق أن بلدانا عديدة تظهر انعدام الثقة بالأمم المتحدة . والأسوأ من ذلك أن انعدام الثقة هذا أكثر وضوحا في البلدان التي تسهم أكثر من غيرها في تمويل الأمم المتحدة . ويجب ألا يغيب هذا الدرس عن بالنا . هناك عوامل عديدة تعمل على تآكل مصداقية هذه المنظمة . فالامانات قد ازدادت حجما . ومرتبات العاملين بها وما يحملون عليه من تعويضات تتجاوز أحيانا تلك التي يتمتع بها الوزراء والموظفون المدنيون في البلدان التي تمول المنظمة . كما أن اللجان والهيئات والمؤتمرات الخاصة قد تكاثرت مما أعطى للأمم المتحدة سمعة في بعض الدوائر أنها قد أصبحت محلا للحديث غير الفعال .

لقد لعب الدكتور هربرت ايغات ، بوصفه وزير خارجية استراليا آنذاك ، دورا ملحوظا في تأسيس الأمم المتحدة . وفي عام ١٩٤٧ ، طلب إلى الجمعية العامة أن تبحث ما إذا كانت آلية الأمم المتحدة ستترجم تعهداتها الاقتصادية والاجتماعية إلى حقيقة واقعة . وأشار آنذاك إلى خطر أن تصبح الأمم المتحدة "عدة دون حصان" .

من الاساسي ان ينظر في هذه المسألة مجددا . إن اللجنة الخاصة ، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، توفر فرمة للدول الاعضاء لتدرس طبيعة هذا الحصان ولتكفل فعالية وخفة العدة بقدر الامكان . إن حكومة استراليا تحت الدول الاعضاء على الاستفادة ، بشكل خاص ، من اللجنة الخاصة لاستعراض الهيئات ، التي تزايد عددها على مر السنين ووصل الى حوالي ٢٨٠ هيئة ، وذلك بغية تجنب الازدواجية وإلغاء بعض الهيئات ودمج وظائف البعض الآخر ، مع الحفاظ على الآلية التي تعمل جيدا .

وتود استراليا أن تؤكد على النقطة المتمثلة في أن تكاليف المنظمات الدولية لا تزال تتزايد بمعدل مزعج ، في الوقت الذي تواجه فيه كثير من الدول الاعضاء ، بما فيها استراليا نفسها ، مشاكل للتكيف والميزانية الخطيرة ، مما يحد من قدرتها على مواجهة هذه التكاليف . إن حماس دافعي الضرائب في بلداننا لتحمل أعباء تمويل الأمم المتحدة سيضعف مادام الانطباع قائما بأن المنظمة تهرب من الانضباط الاقتصادي الذي تواجهه حكوماتهم .

أما في الميادين التي أظهرت الأمم المتحدة فعالية فيها ، فإن استراليا زادت هذا العام من مساهمتها في برامج تعتبرها ذات أولوية . وأذكر ، على سبيل المثال ، المساعدات المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واللاجئين الفلسطينيين ، وبرامج السكان وبرامج السيطرة على اساءة استخدام العقاقير ، وبرامج البيئة والبرامج المتمثلة بالشواغل الصحية الدولية . فقد زينت مساهماتنا في هذه الميادين . إلا أن الموارد التي يمكن لاستراليا أن تقدمها الى الأمم المتحدة ليست دون حدود . فإذا ما واصلت تكلفة مشاركتنا في العمل الجماعي ارتفاعها الحاد ، فإنه سيتحتم علينا اتخاذ خيار صعب : هل ننظر ، على سبيل المثال ، في عضويتنا في جميع وكالات الأمم المتحدة ؟

إننا نشير تلك النقطة بقوة لأنها هامة للغاية لاستمرار فعالية قدرة هذه المنظمة ، بل حتى مستقبلها . وإننا نشير هذه النقطة لمالحي الأمم المتحدة ولمالحي الاستراليين . وبغض القوة ، تؤكد استراليا أن هذا لا يعني بأي شكل كان التقليل من التزامنا بمثل الأمم المتحدة ، ذلك الالتزام الذي لا يزال بعد أربعين عاما راسخا كما

كان على الدوام . فقبل أربعين عاما ، أبلغ السيد إيفات الجمعية العامة بأن حكومة استراليا تعتبر تأييد الأمم المتحدة مبدأ أساسيا من مبادئ سياستها الخارجية . إن التأييد الراسخ للنظام المتعدد الأطراف ولفعالية الأمم المتحدة لا يزال معلما رئيسيا من معالم سياسة حكومة استراليا الخارجية .

السيد انغويما أونفويني (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : تتمتع الدورة الحالية للجمعية العامة بعد سنتين من الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، وفي وقت مازال المجتمع الدولي يواجه فيه العديد من المشاكل المعقدة ، التي لا تعدو أن تكون نتيجة منطقية لتداخل المصالح في مختلف المسائل التي يتعين علينا أن ننظر فيها بغية تطبيق مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وأود أن أعبر عن ارتياحنا لانتخاب السفير فلورين الباهر ليقود أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ؛ وإننا نتقدم اليه بتهانئنا الحارة . وإننا لعلى يقين أن مواهبه وقدرته ، بالإضافة الى تقاليد بلده القائمة على الحرية والتعاون ، ستكفل نجاح أعمالنا .

ونود أيضا أن نهنئ مائر أعضاء مكتب الجمعية العامة ؛ ونأمل أن تتعاقد خبراتهم واهتمامهم على تحسين المقررات والقرارات التي ستتخذها الجمعية . وإنني اطمئنهم على استعداد وفدي للتعاون معهم تعاوننا تاما في مهمة النهوض بأعمالنا وتحقيق نتائج ملموسة .

إننا نقدر أيضا العمل المكثف الذي قام به معادة السفير همايون رشيد جودري ، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، وقد نال هو وجميع أعضاء مكتب الجمعية في تلك الدورة احترام وإعجاب الجميع بسبب شعورهم بالمسؤولية وتفانيهم في أداؤها .

إن عدد البنود المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة ؛ وتعدد بعض القضايا التي تيعين علينا أن نتناولها ؛ وتفاقم بعض المشاكل أو بطء التقدم في البحث عن حل

لها ، وهي مشاكل لا يعتبر حلها ضروريا فحسب بل حتميا - تشهد هي جميعها على الحاجة الى توجيه نداء لضمير البشرية . وحتى لا نقصر عملنا على المقررات والقرارات التي تتخذ بنية حسنة ، يتعين علينا ان ننقل من المرحلة البيروقراطية الى مرحلة العمل الملموس ، تمشيا مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة .

من الطبيعي ان تنطوي عملية التطوير على بعض التفاوت الذي يعتمد على المرحلة المعنية . لو عاشت كل البلدان بسلام ووثام واتيحت لها نفس فرص التنمية ؛ ولو رقيت إعلانات الاحترام المتبادل الى مستوى مبدأ تساوي الدول في السيادة ؛ ولو روعي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وحق كل شعب في ان يختار شكل حكومته الانسب لمصالحه الوطنية وروعت المبادئ الاخرى حق المراعاة في العلاقات الدولية وفي التعايش السلمي ؛ ولو لم تستغل دول معينة مركزها المتميز بالمقارنة بالدول الاخرى لتفرض شروطا على المساعدة التي تقدمها لمن هم بحاجة اليها - لامكندا ان نطبق مثل ميثاق الأمم المتحدة قولا وعملا . إلا ان التقييم الموضوعي للمصالح المتباينة التي تولد المشاكل التي تواجه البلدان ميوضح حقيقة الموقف ، ويتعين علينا ان نكافح لتحقيق تلك الحالة ، تمشيا مع القانون .

وأود في هذه المرحلة ان أعرب للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام ، عن أحر تهانئنا على الطريقة الممتازة والفعالة التي ينهض بها بمسؤولياته الجسم تجاه السلم والتفاهم فيما بين الشعوب . إن حياته العملية اللمعة التي تتسم بالتزام بأعلى المثل تضمن للمنظمة مستقبلا يبشر بالخير .

إن تقرير الأمين العام الشامل عن أعمال المنظمة يبرز المشاكل الخطيرة التي تشغل المجتمع الدولي في الوقت الراهن . فعلى حين ان ملايين البشر لا تزال تكافح من أجل البقاء ومن أجل التغلب على آثار الجوع والبؤس والفقر والوبئة وما الى ذلك - وباختصار على حين ان البعض لا يزال يكافح للبقاء عن طريق التغلب على أبسط مشاكل التخلف - فإن البعض الآخر الاوفر حظا يسبب شردي أحوال الذين يكافحون من أجل البقاء ، وذلك عن طريق استخدام هؤلاء الاوفر حظا لغناضهم في القيام بأشياء كان يمكن للعالم ان يكون دونها اكثر ملما ووثاما وأمنا .

إن غينيا الاستوائية لا يمكنها أن تتصور العالم دون هذه المنظمة العظيمة ، الأمم المتحدة . وثمة مشاكل عويصة تنتقص من مصداقيتها وفعاليتها ، وإننا لو فسرنا الظواهر الحالية على نحو صحيح لاتضح أن هذه المشاكل نتاج للمخاطر التي تواجه المجتمع الدولي حين تُقوِّض منظمة كهذه ويقضى على تأثيرها وتُثَل حركتها . وهذا توضع إرادة الدول الأعضاء كبيرها ومغيرها وقدرتها على تسوية المنازعات موضع الاختبار .

وفي أوقات التوتر والازمات يلزم التكلم بلا مواربة ، وبطريقة متروية وموضوعية تفضي بنا حتما إلى الاستنتاج بأن الأمور لا يمكن أن تستمر على ما هي عليه وبأن مجتمع الأمم يجب أن يتخذ مواقف صارمة وبناءة لشق مسار جديد للحياة الدولية يمكن ترجمته إلى تطور سياسي ، وتقدم اقتصادي واجتماعي ، وتكافؤ في الفرص . إن جمهورية غينيا الاستوائية تدعو إلى الإبداع في الحياة الدولية وفي العلاقات بين الدول ، ذلك الإبداع الذي يمكننا من حسم المفارقة الكبيرة التي نعيشها في هذا العالم وهي حقبة مليئة بالمتناقضات والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي لم يسبق له مثيل مع عدم وجود إرادة لاستخدام ذلك في مصلحة البشرية أو للوفاء بالرغبة الأساسية في السلم والعدالة والكرامة التي تكوّن العناصر الأساسية للظروف الانسانية .

ومما لا سبيل إلى انكاره أن الأمم المتحدة في دورتها الماضية قد اضطلعت بدور ايجابي في المساعدة على حل المشاكل التي تقض مضجع المجتمع الدولي . وعلى الرغم من اختلاف التوجهات السياسية والانظمة الاقتصادية فإن تكافل العالم قد أدى بالعديد من البلدان إلى البدء في أن تعالج بتوافق الآراء المسائل ذات المصلحة المشتركة . ولحسن الطالع فإن بعض البلدان عن طريق الحوار قد ضربت المثل بتسوية المنازعات فيما بينها عن طريق المفاوضات السلمية .

إن جمهورية غينيا الاستوائية بوصفها بلدا من بلدان العالم الثالث تشعر بالقلق إزاء انتشار الأسلحة التقليدية الذي يحوّل دون مبرر موارد لتنمية الشعوب ، ويقلل من امكانيات عيشها في كرامة بما يتمشى مع حقها في الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية .

(السيد انغويما اونغويني ،
غينيا الاستوائية)

ويجب على الدولتين العظميين ، في مفاوضاتهما الجارية ، أن تسعى إلى إبرام اتفاقات واتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق الحد من التسلح . يجب أن تسعى لتحقيق ذلك الهدف ليس من أجل تخصيص مزيد من الموارد لفرض التنمية فحسب ، بل أيضا لوضع حد للارباح الطائلة التي يجنيها تجار السلاح الذين لا يتورعون عن إشارة الصراعات والنزاعات بين الأمم والشعوب .

إن الميزانيات العسكرية في كل البلدان تزداد باطراد بغية تقوية سيطرة بعض البلدان وهيمنتها ، وفي بعضها الآخر بغية البقاء . ومع ذلك فإن مثل الحرية ، وحقوق الانسان ، والتعايش السلمي القوي إلى آخر تلك الأمور لا يمكن غرسها وترسيخها بين الناس إلا إذا ما اقترنت بالمساعدة الملائمة للتقليل من التفاوت التجاري القائم بين البلدان التي يزداد بعضها ثراء كل يوم عن طريق إفقار الآخرين .

إن سباق التسلح المستمر يفاقم من التهديد بالمواجهة الذي يؤدي في أموا الحالات إلى المواجهة النووية بما يترتب عليه من عواقب وخيمة بالنسبة للجنس البشري . إن انتشار أسلحة التدمير الشامل وامتلاكها واستخدامها ينبغي الحد منها قدر الامكان وفي أفضل الاحوال ينبغي القضاء على تلك الأسلحة تماما واستخدام الموارد ذات الملة لتحسين الظروف الاجتماعية لمن هم أكثر تضررا . وحالة انعدام الامن الدائمة التي يمر بها العالم ينبغي أن تكون موضوع نظر عميق تقع فيه على السدول الكبرى مسؤولية خاصة بسبب الدور المطلوب منها أن تقوم به اليوم .

إن استمرار وجود العديد من بؤر التوتر في بقاع مختلفة من العالم أمر يثير بالغ القلق لدى جمهورية غينيا الاستوائية التي تؤمن بالحوار بوصفه أفضل سبيل لتسوية الخلافات .

وفي افريقيا فإن منازعات الحدود التي تشير لليبيا وتشاد بعضهما على بعض تتسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة ، ونحن نناشد زميري زعمي البلدين ومن يؤيدهما فرض وقف لإطلاق النار ، والدخول في مفاوضات سلمية تفضي إلى احترام كل من الطرفين للحدود الموروثة من الحقبة الاستعمارية وفقا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة ذات الملة .

وليس من المتصور في ضوء التطورات الحالية في العالم أن يوجد نظام سياسي في مثل صلف النظام الذي يفرض سيطرته على جنوب افريقيا . إن شعب جنوب افريقيا يعيش على أرضه دون وجود أدنى احتمال لتمتعه بحقوق الانسان الاساسية . ونظام جنوب افريقيا يحتفظ على نحو غير مشروع باقليم ناميبيا في مركز استعماري على الرغم من القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة . كما أن الدول المستقلة في الجنوب الافريقي تعيش باستمرار تحت تهديد زعزعة الاستقرار ، والانتهاك المستمر لسيادتها من جانب جنوب افريقيا .

وما لم تتخذ كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة تدابير واجبة لاستخدام نفوذها لوضع حد لنظام الفصل العنصري البغيض الى الابد والظفر باحترام حقوق الانسان لابناء جنوب افريقيا الذين يعانون ، وحقوق وسيادة بلدان المنطقة كافة وكفالة تخلي جنوب افريقيا عن احتلالها غير المشروع لناميبيا وتمكين شعب ذلك الاقليم من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف في الحرية والاستقلال وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) فإن السلم والاستقرار سيظلان بعيدي المنال في تلك المنطقة .

إن عناد نظام الاقلية الذي يمارس الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا يعرّض السلم والاستقرار في تلك المنطقة الهامة من القارة الافريقية للخطر فحسب ؛ ان استمراره الذي يؤدي الى العنف والمعاناة يمكن أن يطلق العنان لكوارث لا يمكن بالنسبة للعالم بأسره اصلاحها . لانها بمعايير مستوى التطور الحالي فإنه يمثل إهانة للبشرية وموقفا لا يُؤمّف في تلك البلدان ذات الهيبة التي تضطلع بمسؤوليات خاصة عن ضمان احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والتي تقوم بدافع من مصالح اقتصادية أو استراتيجية أو غيرها بتأييد إدامة نظام من المحتم أن يندثر بطبيعته .

وفي المحراء الغربية يعاني السكان من خسائر بشرية ومادية في السنوات الاخيرة . ونحن نشيد بالجهود الحميدة التي بذلها الامين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ونؤيد قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ذات الصلة التي ستمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير .

(السيد انغويما أونغويني ،
غينيا الاستوائية)

وفي أمريكا الوسطى ، نؤيد الجهود الي يبذلها زعماء المنطقة لإحلال السلم والاستقرار هناك بالطرق السلمية وبالحوار . كما أن المبادرات المختلفة التي أفضت مؤخرا الى الاتفاقات التي وقعت في اجتماع القمة المعقود في غواتيمالا والتي تعرف باسم امكويبولاس الثاني ، تستحق منا التأييد الكامل والاحترام . ونحن واثقون أن تنفيذها سيمكن كل بلدان المنطقة من أن تعيش في وئام وأنها ستعزز روح التضامن الضرورية وأن الشعوب المعنية ستحكمها نظم أكثر إهتماما بمصالحها السياسية والوطنية .

ونحن واثقون من أن العقل وأسلوب الحوار سيسودان في التوصل الى حل للنزاع الخاص بمطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس . ولن يكون حل تلك المشكلة موضع ترحيب المجتمع الدولي وحده ، بل أنه سيعزز مكانة ونفوذ الذين يتعين عليهم البت في هذه الأمور بين أطراف النزاع .

ولا يزال التوتر مستمرا في جنوب شرقي آسيا وخاصة فيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا . ومن الضروري التوصل الى تسوية سياسية شاملة تأخذ في الحسبان المصالح الهامة لبلدان المنطقة في التنمية الاقتصادية والتعمير والسلم . وينبغي أن يتاح لشعب كمبوتشيا التمتع بخيرات بلاده مستفيدا بما حبه به الطبيعة دون التدخل الخارجي .

ويضر الجمود الذي أصاب المحادثات الرامية الى تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية بالجو المشجع الذي نشأ عندما فتحت الاتصالات التي جرت بين ممثلين عن الشمال والجنوب في كوريا أبواب الأمل أمام الاقتراحات الرامية الى توحيد الشعب الكوري بالطرق السلمية . ويقتضي التقسيم المفروض على الشعب الكوري من زعماء الحكومتين بذل الجهود لضمان أن تكون اقتراحاتهما بإجراء المحادثات عملية ومرنة أكثر من ذي قبل . وهذا من شأنه زيادة مصداقيتهم في المجتمع الدولي بدلا من أن تبدو الاقتراحات كدفاع مستتر عن المصالح الأجنبية المعارضة التي لا تأخذ في الحسبان تطلعات الشعب الكوري .

ونحن نؤيد مبدأ التوحيد السلمي لشطري كوريا ونثق أن المجتمع الدولي سيرحب بانضمامها الى منظومة الامم المتحدة ومشاركتها فيها عند حدوث ذلك التوحيد .

وفي أفغانستان ما زال الشعب يعاني على مدى ثمانية أعوام طوال من آثار الحرب التي كان ينبغي أن تكون الآن قد انتهت . وينبغي أن تؤدي المحادثات الجارية بهدف حل ذلك النزاع لا الى إعادة اللاجئين فحسب ولكن أيضا الى مشاركة جميع الأفغانيين في شؤون بلادهم السياسية ، وهي المشاركة التي تتطلب بدورها حدوث مصالحة واسعة النطاق دون أي ضغط أو تدخل خارجي . وإطالة الحالة الراهنة من شأنها أن تزيد المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أصبحت فوق احتمال الشعب المعني . ومن الضروري لذلك تسوية ذلك النزاع مرة واحدة ونهائية على نحو يضمن لكل الأطراف المعنية قيام أفغانستان مستقلة ذات سيادة .

وفي الشرق الاوسط ، أدى النزاع العربي الاسرائيلي الى الكثير من الخسائر في الارواح والممتلكات ، ويؤثر استمراره تأثيرا ضارا على تطلعات شعوب المنطقة . ولن ينهي الصراع إلا الحل الشامل الذي يؤدي الى اقامة سلام عادل ودائم ومرص لجميع الأطراف المعنية . وتؤمن غينيا الاستوائية أن الحل العسكري لا يوفر أي ضمان للسلم والاستقرار في المنطقة . ومن ثم فإن النزاع لا يمكن تسويته إلا من خلال المفاوضات ، مع وضع حقوق جميع شعوب المنطقة في الاعتبار بما فيها الشعب الفلسطيني ، وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وما زال القتال بين الاشقاء الدائر بين العراق وايران مستمرا على مدى ثمانية أعوام مكبدا الطرفين أكثر من مليون اصابة وخسائر مادية فادحة . وهو أمر منافي للمنطق تماما . وان استمرار هذا النوع والابعاد التي اتخذها يعرض سلم واستقرار المنطقة للخطر ، وهو صائر لأن يكون مشكلة عالمية . ولا يمكن أن تؤدي المواقف المتسمة بالعناد الى حل الخلافات بل تزيدها حدة . ولهذا نناشد ضامر وعقول زعماء البلدين فرض وقف اطلاق النار وتمهيد السبيل أمام المفاوضات عن طريق الحوار . ويمر الاقتصاد العالمي اليوم بمرحلة صعبة ، كما نعرف لا من خلال مجموعة كبيرة

من الحقائق والأرقام الشديدة التنوع فحسب ، ولكن أيضا من خلال الأوضاع التي نعاينها بأنفسنا . وهذه الفترة تؤثر تأثيرا شديدا على أقل البلدان نموا بخامة وتواصل البلدان الفارقة في الديون ، باستثناءات قليلة ، تسجيل معدلات نمو بطيئة للغاية وتنخفض أسعار السلع الأساسية على نحو مذهل ، ولا تبدو أية بادرة تدل على حدوث تحسن عام في المستقبل القريب . إلا أن الدخل القومي للبلدان المتقدمة النمو قد ازداد بغضل تحسين معدلات التبادل التجاري لصالحها .

وكانت البلدان الأقل تأثرا بالتغيرات الجارية في السوق الدولية هي تلك البلدان التي تمتلك اقتصادات كبيرة ومتنوعة . وليس من بينها البلدان الأفريقية التي تعاني اقتصاداتها من حالة حرجية . وجلب إنفتاح الدول الأفريقية ذات النظم الاقتصادية التي لا تقوم على التنوع علينا الأضرار بدلا من المنافع وخاصة في السنوات الأخيرة ، عندما إنخفضت أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها اقتصاداتنا اعتمادا كبيرا إنخفاضا حادا .

وعلى الرغم من أن السلطات والزعماء في دول العالم ذات النفوذ المالي والاقتصادي الكبير يقولون أن الحالة الاقتصادية لأفريقيا الواقعة إلى جنوب الصحراء تدعو إلى القلق الشديد ، وأن الضرورة المطلقة تقتضي زيادة حجم الموارد الحقيقية لمساعدة تلك البلدان ، فإنه يؤسفني أن أقول أن البطء والتردد هما سمتان اللتان تميزان موقف الدول المانحة والدائنة فيما يتعلق بحل مشكلة الانتعاش الاقتصادي للقارة . وقد طبقت الكثير من البلدان الأفريقية تدابير ترمي إلى التكيف ووافقت على تضحيات ضخمة ذات آثار بعيدة المدى . إلا أن رد فعل المجتمع الدولي ما زال متسما بالخوف .

ولكي نضمن أن تجتاز اقتصاداتنا الحالة الصعبة التي تجد نفسها فيها الآن ، فإن أكثر الاقتصادات أهمية ينبغي أن تتخذ مواقف أكثر ايجابية . ومن أجل حل مشاكل

المديونية في غالبية البلدان النامية ، يتعين على المجتمع الدولي أن يدرس إيجاد حل أكثر إبداعاً بما في ذلك تحويل جزء من الديون إلى منح وإعادة جدولة الديون على آجال طويلة وبشروط أقل قسوة . ولا ينبغي أن تنتقص هذه الحلول بأي حال من الأحوال من الاتجاه إلى تقديم التنازلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض ، ومنها البلدان التي تنفذ برامج للإصلاحات الهيكلية . ومن الضروري أن تزيد مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف ما تقدمه من دعم .

لو نفذ الاعلان الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، والذي يتعلق بالتجارة والمديونية والسلع الأساسية ، لكفل بداية عصر جديد من التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وتوصل مجموعات واتجاهات مختلفة ممثلة في المؤتمر الى توافق في الآراء لهو دليل على أن هناك تعاونا اقتصاديا ايجابيا وعمليا ومتعدد الاطراف على الرغم من التوقعات السلبية التي كانت قد أعلنت من قبل .

وقد نفذت جمهورية غينيا الاستوائية مع الأمم المتحدة برنامج المساعدة الاقتصادية الخاصة تطبيقا للقرار ١٢٣/٢٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . وقدم عدد من البلدان الصديقة ، والمنظمات والمؤسسات الدولية دعمها في تنفيذ هذا البرنامج . ومنذ ذلك الحين وضعت الحكومة برنامجا عريضا يتضمن اصلاح الهياكل الاقتصادية والادارية ، وإعادة القيام بالانشطة الانتاجية ، وتنظيم مؤسسات الدولة ، واتمام عملية التحول الديمقراطي داخل اطار الدولة على أساس القانون حيث تنبغي الملاءمة بين القيم التقليدية للشعب مع حماية ورعاية الحقوق الأساسية للانسان وفقا للتصور الحديث لهذه الحقوق .

ويمكن أن نذكر ، بحق ، أن بلدي يقوم بتغييرات تنظيمية ايجابية ، ويطبق الادارة العامة ويقوم بتنظيم الدولة ، وهو التنظيم والادارة اللذان يتضمنان المؤسسات التي تجعل في الامكان القيام بالعمل مع مراعاة الفعل الواضح بين سلطات الدولة الثلاث . وقد أحرز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بحقوق الانسان ، وقد أصبحت غينيا الاستوائية طرفا في المصوك الدولية الرئيسية التي تحكم حقوق الانسان .

وتمر غينيا الاستوائية بأزمة اقتصادية استتالت بسبب تدمير قدرتها الانتاجية . وقد جعلت ظروف التجارة الخارجية والتمويل من المستحيل علينا التغلب على هذه الأزمة . وبذلت جهود وطنية ودولية لتخفيف حدة الموقف الاجتماعي والاقتصادي ، فاضى في الامكان أن نعيد السلام وممارسة العمل الطبيعية الى مجتمعا ، وأن نعيد بناء العلاقات الدولية ، ونظاما من التعاون والمساعدة الخارجية ، وأن نعيد وضع وتنفيذ نظام دستوري وسياسي جديد .

(السيد انغويما أونغويني ،
غينيا الاستوائية)

إلا أنه لم تتحقق نتائج مماثلة في المجال الاقتصادي . فهناك تعارض واضح بين موقف بعض البلدان ، والمنظمات والمؤسسات الدولية التي تفرض مجموعة من الشروط على بلد له ظروف خاصة مثل غينيا الاستوائية دون أن تؤخذ في الاعتبار الأولويات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية لهذا البلد من جهة ، وروح المساعدة الدولية العريضة والفعالة التي تدعو لها السلطات السياسية والمالية في الدول الكبرى من جهة أخرى .

ونحن نهيب بالأمم المتحدة أن تفعل ما فعلته في ظروف مماثلة ، أعني أنه في حالة الركود هذه عليها أن تحكم بنفسها على ظروف غينيا الاستوائية وسياساتها ، وأن تقترح البدائل المقبولة للتغلب على حالة الركود بيننا وبين مانحي المساعدات لاتخاذ التدابير اللازمة لأن تقدم دون ابطاء استراتيجية التنمية التي أعدتها الحكومة لمؤتمر الطاولة المستديرة ، إلى البلدان والمنظمات المانحة بحيث يكون لها حظ أكبر من النجاح .

السيد توفوا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أنه لشرف

وفخر لي أن أقف هنا في حضرة أعضاء الجمعية العامة ، خصوصا في حضرة القادة الذين وضعوا شقتهم في عمل الأمم المتحدة . وأشاطرهم هذه الثقة . وبذلك ، سيدي ، أتقدم لكم بتهانئي على انتخابكم بجدارية لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . ولا شك عندي أن قدراتكم المهنية ومزاياكم الشخصية العالية ستضمن نجاح عمل هذه الدورة وأنها ستثمر الثمار التي نرجوها منها . ولتحقيق هذا الهدف اطمئنكم إلى تأييد وفدي وتعاونه .

ودعوني ، أيضا أن أسجل تقدير جزر سليمان لسلفكم وزير خارجية بنغلاديش ، السيد همايون رشيد جودري الذي ترأس الدورة السابقة بأسلوب مقتدر وفعال .

ولأميننا العام السيد خافيير بيرير دي كوييار أؤكد أمتنان حكومتي وشعبي لإخلاصه لمبادئ منظمنا ، ولجهوده التي لا تكل ، وكذلك لقيادته في تعزيز الأهداف النبيلة بإقرار الأمن والسلم الدوليين .

وينبغي لي ، في البداية ، أن أشكر الدول الأعضاء جميعها لتأييدها الإجماعي

للقرار ١٩٣/٤١ بتقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى جزر سليمان في اعقاب الإعصار ناهو الذي اكتسح جزرنا في أيار/مايو ١٩٨٦ . وحكومتنا وشعبنا ممتنان أشد الامتنان لكل عضو ، وأنا أحمل من حكومتنا وشعبنا لكل واحد منكم التحيات الودية الحارة . وأوجه الشكر بصفة خاصة الى الدول التي تبنت مشروع القرار : امتراليا وبابوا غينيا الجديدة وساموا وفانواتو وفيجي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية واليابان ، ونعبر عن امتناننا العميق ، كذلك ، لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لما يقوم به من عمل طيب في تنفيذ برنامج الإعمار . ونحن نشعر ان لاستمرار مساعدة البرنامج دورا حاسما في نجاح برنامج الإعمار هذا .

لقد سميت سنة ١٩٨٧ السنة الدولية لايواء المشردين ، وهي أيضا السنة التي سيتجاوز فيها عدد سكان العالم الخمسة بلايين نسمة . ومن المحتمل أن يضاف بليون آخرون حتى نهاية هذا القرن . ويسرنا الانخفاض الهائل في الوفيات نتيجة للتقدم في العلوم والتكنولوجيا الطبية ، ولكنه يثير فينا القلق الشديد ، لأن هناك ملايين من البشر محرومين من ضرورات الحياة الأساسية : الطعام ، والمأوى ، والماء الصحي النظيف .

ونتفق جميعنا على أن السلام لا يعني انتفاء الحرب . إنه جو عالمي من الوثام في العلاقات المتداخلة بين الدول . فالسلام نوع من الظروف يمهد لتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية بحيث تضمن أن الخمسة بلايين مواطن عالمي سيبدأون يومهم وقد توافرت لهم الخدمات الاجتماعية الأساسية .

ولو نظرنا الى الوراء وبالتحديد الى عام ١٩٨٦ باعتباره السنة الدولية للسلم فإننا نتساءل عما اذا كنا قد اقتربنا من التحقيق الكامل لهذا المبدأ الهام من مبادئ الميثاق ؟ وبانقضاء عام ١٩٨٧ نتساءل عما اذا كان من المحتمل أن نرى بصيما من الأمل للمشردين ، لا في بلداننا أو مناطقنا فحسب بل في العالم كله .

إن جزر سليمان مقتنعة تمام الاقتناع بأن بصيم الأمل هذا لا يتوقف فقط على فعالية التكنولوجيا الحديثة أو الإنتاجية الزراعية المحسنة ، رغم أنها كانت وستظل على جانب كبير من الأهمية . فتحسين أحوال الفقراء والمشردين يتوقف بالآخرى على إحلال السلم العالمي برمته ، وذلك يشمل تحرير كل الشعوب من القوى التي تعوق أعمال حقها في تقرير المصير والاستقلال .

لقد انقضى أكثر من ثمانية أعوام منذ أن قامت القوات الغييتنامية بغزو كمبوتشيا واحتلالها . ولم يسبب ذلك العمل معاناة ضخمة لشعب كمبوتشيا فحسب ، بل أنه كان وسيظل من عوامل زعزعة الاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا . والواقع أنه سيظل يشكل تهديدا للسلم والأمن التوليين . ومازالت جزر سليمان تدين فييت نام على قيامها بغزو كمبوتشيا واحتلالها لها . وفي رأينا أن مشكلة كمبوتشيا لا يمكن تسويتها إلا بالانسحاب الكامل للقوات الغييتنامية . وفي هذا الصدد ، تشعر حكومة بلدي بقوة بأن الاقتراح المتضمن ثمانى نقاط الذي طرحته حكومة الائتلاف لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ يمثل أفضل نقطة انطلاق للتوصل الى تسوية تفاوضية يمكن أن تهيئ المناخ اللازم لإحلال السلم والأمن والاستقرار في تلك المنطقة ولبقاء المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد .

ومازالت الحالة في أفغانستان تشكل سببا آخر من أسباب القلق . وهنا نجد أن حركة للمقاومة الشعبية تتعرض لعمليات قمع مستمرة من جانب دولة عظمى . ومازال هناك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مقاتل من القوات السوفياتية في أفغانستان . وفي ظل هذا الوضع لا نستطيع أن نتصور كيف يمكن للمواطنين الأفغان أن يمارسوا حياتهم الطبيعية ، ناهيك عن تقرير مصيرهم . ومرة أخرى نحث الاتحاد السوفياتي بكل جد على أن يمتنع عن الدعوات المتكررة من المجتمع الدولي لأن يسحب جميع قواته من أفغانستان ، وبذلك يعطي الأفغانيين الفرصة ليختاروا بكل حرية نظام حكمهم .

الى متى سيظل المجتمع الدولي يسمح لنظام جنوب افريقيا العنصري بأن يـؤرق ضميره ؟ والى متى سنظل مجرد متفرجين على اخواننا من البشر الذين يمانون من نظام لا يبدي أي احترام لكرامة الانسان ؟ ألم نتفق جميعا على أن الفصل العنصري شيء بغيض يسخر من العدالة والسلوك المتحضر وانه لابد لذلك من استئصال شافته ؟ نعم ، لقد اتفقنا على ذلك وعلى أنه لابد من القضاء عليه قضا تاما بعمل متضافر .

وفي حالة ناميبيا ، لا نقبل إصرار جنوب افريقيا على أن تربط مسألة دخيلة بتنفيذ خطة الامم المتحدة لتحقيق التحول السلمي لذلك الاقليم الى الاستقلال . لقد رفض مجلس الأمن والجمعية العامة رفضا قاطعا هذا الربط باعتباره يتعارض تماما مع أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي ينبغي أن يظل الاساس الوحيد لحسم المشكلة الناميبية .

ونظرا لأن بريتوريا لم تعر أي اهتمام للدعوة من أجل إزالة الفصل العنصري ، فإننا نشعر شعورا قويا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك صوب تطبيق الجزاءات الإلزامية الشاملة وهي تدبير يتمشى تماما مع نص وروح الفصل السابع من الميثاق . وإذا كانت توملانتا لم تنجح في إعادة بريتوريا الى جادة المواب . فلنفسح المجال إذن لإجراء اتنا التي ترمي الى العمل الفوري للقضاء على ذلك النظام الشرير .

إن السلم في الشرق الاوسط من أعقد المسائل التي تتصدى لها الامم المتحدة منذ أمد طويل . وتؤيد جزر سليمان الحقوق الاساسية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته . ونحن نؤيد في نفس الوقت تأييدا تاما حق اسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة ومعتترف بها دوليا . ونعتقد أنه يمكن بالخوايا الحسنة أن تتفاوض كل الاطراف المعنية من أجل التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذا النزاع . ومن الممكن أن يساعد كثيرا على بلوغ هذه الغاية عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة .

وفي الشهر الماضي بدأت السنة الشاملة لاندلاع الحرب بين ايران والعراق ، وهي حرب طالت أكثر من الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية ، وقد بينت الاحداث الاخيرة أن هناك تصاعدا خطيرا في حدة التوترات الموجودة في الخليج الفارسي .

ومن المؤكد أن هناك حاجة ملحة الى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من شأنها أن تشجع على تخفيف حدة التوترات في الخليج تخفيفا جذريا . وعلى التعجيل بإنهاء الحرب بين ايران والعراق . وحكومة بلدي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ يوفر أفضل إطار لتعزيز السلم . لذلك نحث الطرفين على الامتثال لاحكام هذا القرار استجابة للدعوة المريحة من المجتمع الدولي لإنهاء هذه الحرب .

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، تأمل جزر سليمان في أن تسفر الجهود الاقليمية الاخيرة عن التوصل السريع الى حل سلمي . وفي هذا السياق ، نرحب بجهود مجموعة كونتادورا والجهود الاخرى الرامية الى تحقيق السلم والديمقراطية في هذه المنطقة . وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية ، تواصل جزر سليمان تأييد مبدأ إعادة التوحيد السلمي لشطري كوريا ، ولا بد من توخي بلوغ هذا الهدف دون تدخل خارجي . لذلك ، من الامور الحتمية أن يبدأ الحوار مرة أخرى بأسرع ما يمكن بين البلدين ودون أية شروط مسبقة . ولو رأت كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية الانضمام الى الامم المتحدة كخطوة نحو إعادة التوحيد فإن جزر سليمان سترحب وتؤيد العضوية الفردية لكل منهما .

ومن شأن ذلك أن يسهم في تخفيف حدة التوتر ، ويعزز في نفس الوقت مبدأ عالمية عضوية الامم المتحدة . ونظرا الى أن البلدين يتمتعان بالفعل بعضوية عدد من الوكالات المتخصصة للامم المتحدة ، فإننا نعتقد أن قبولهما بوصفهما عضوين في المنظمة سيكون أمرا متفقا مع جادة الصواب .

إن الارهاب الدولي بلغ الآن أبعادا أسوأ من الابعاد التي بلغها في أي وقت مضى . وكما حدث في السنوات الماضية ، يشاطر وفد بلدي في الادانة العالمية للارهاب الدولي ، ويعتهد ببذل قصارى جهده في إطار إمكانياته المحدودة لاستئصال شائفة الارهاب بكل أشكاله ومظاهره . ولا بد من قول الشيء نفسه بالنسبة لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وحكومة بلدي ملتزمة التزاما راسخا بالتصدي بشدة لكل من يحاولون إدخال هذه الممارسات الى جزرنا وترويجها بين شعبنا .

وكدولة ديمقراطية فتية ، تؤيد جزر سليمان حماية حقوق الانسان وحريات الفرد الاساسية . وهناك نص صريح على ذلك في دستورنا الوطني . انني اذكر هذا الان لكي ابرز قلقنا الحقيقي إزاء انتهاك هذه المبادئ في عدد من البلدان في جميع أنحاء المعمورة .

وانتقل الان الى منطقة جنوب المحيط الهادئ ، فأود أن أتقدم بالتهنئة الى هذه الجمعية الموقرة على انجازها التاريخي عندما اعتمدت في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ القرار ٤١/٤١ ألف الخاص بمسألة كاليدونيا الجديدة . وكانت المناقشة بشأن ذلك القرار ذات دلالة كبرى لأنها كانت أول مرة تاريخ هذه المنظمة تركز فيها كثير من الاهتمام على مدى يوم ونصف يوم على منطقة جنوب المحيط الهادئ . وبالنسبة لنا في جزر سليمان ، أدى ذلك الحدث الى اقتراب الأمم المتحدة من منطقتنا والعكس صحيح . هذا ما ينبغي أن يكون ، لأنه ليس بمقدور دول جنوب المحيط الهادئ الجزيرية الاعضاء في الأمم المتحدة ، أن تستمر كأطراف سلبية تتلقى القرارات التي تصدر هنا . بل علينا أن نشترك بنشاط في عملية صنع القرار بمنظمتنا لأن هذا هو الضمان الوحيد لدينا ضد أي قوة أو نفوذ خارجي جديد . ولذلك يسعدني أن أذكر أنه في أواخر حزيران/يونيه و تموز/يوليه من هذا العام ، أدرجت جزر سليمان في خط سير الرحلة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الزائرة التي وفدت الى منطقتنا لاستعراض أداء وكالات الأمم المتحدة فيها .

وقد رحبنا بالبعثة التي رأسها الممثل الدائم لنيوزيلندا ، وأوضحنا لها وجهات نظرنا بما فيه الكفاية . إن هدفنا هو أن تكون وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في جزر سليمان تؤدي عملها بكفاءة وتناسب تكاليفها مع فعاليتها . وسنبذل قصارى جهدنا لتحقيق هذا الهدف ، ونتوقع أن تستجيب الأمم المتحدة ووكالاتها بالمثل لاحتياجاتنا الخاصة .

وشمة اتجاه فكري متزايد يتنبأ بأن المحيط الهادئ هو محيط المستقبل . إن هذه الفكرة جذابة وتستعري انتباهنا نحن الذين نعيش في تلك المنطقة . وفي رأيي أن هذا التنبؤ ربما يقوم على معايير ثابتة وليدة البحث العلمي ، ومن ثم ، فإن أي

تحرك لاستغلال موارد المنطقة لا يمكن أن يترك للصدف العمياء أو في أيدي من يملكون التقنيات المتقدمة دون غيرهم . وينبغي أن تكون الدول الجزرية المطلة على المحيط الهادئ جزءا لا يتجزأ من تحديات التنمية . ومع ذلك ، فإن تنميتنا الإقليمية وتقديم أمننا فرادى ، لا يمكن أن يتحققا إلا في وجود بيئة مستقرة . فبدون هذا ، سوف نعاني من فقدان الكرامة واحترام الذات نتيجة لزيادة الاهتمام الذي تبديه جهات خارجية بالمنطقة .

بيد أن احتمالات التنمية الإقليمية المستقرة غير مؤاتية بسبب بعض الظروف مثل الحالة المتفجرة في كاليدونيا الجديدة وما تنطوي عليه من احتمالات . وعلى ذلك فإننا نشعر بالقلق الشديد لتعنت فرنسا إزاء عملية إنهاء الاستعمار في هذه المنطقة . ولهذا السبب أيضا مافتئنا نحث السلطة القائمة بالادارة على التعاون معنا في إطار مبادئ الأمم المتحدة وممارستها الراسخة .

وأود أن أشدد هنا مرة أخرى على الموقف الأساسي لجزر سليمان إزاء كاليدونيا الجديدة . فكاليدونيا الجديدة إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي . ولذلك ، فإن فرنسا ملتزمة ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، بأن تبذل كل ما في وسعها لكي تحقق لها تقرير المصير والاستقلال . إن جزر سليمان تؤيد تمام التأييد استقلال كاليدونيا الجديدة ، ونحن نود أن نرى هذا الهدف وقد تحقق بالوسائل السلمية بدون إراقة للدماء .

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للأمم المتحدة ، من خلال جهازها المناسب ، أن تشترك بشكل فعال في عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة . وهذا هو الأساس الوحيد الذي يتعين أن يقوم عليه أي عمل مشروع لتقرير المصير . وبدون الاشتراك المناسب للأمم المتحدة ، فإن أي شيء تقرره السلطات الفرنسية بخصوص اختيار شعب كاليدونيا الجديدة لوضع ذلك الإقليم في المستقبل ، ينبغي عدم قبوله كخيار تم التوصل إليه عن طريق العملية الديمقراطية الطبيعية المتمثلة في انتخابات حرة ونزيهة .

إن الدور الذي يجب أن يلعبه شعب الكاناك - السكان الاصليون لكاليدونيا الجديدة - في تقرير مستقبل وطنه ، دور حيوي لمسألة الاستقلال . ومن بين جميع المجموعات العرقية المختلفة في كاليدونيا الجديدة ، يشكل شعب الكاناك أكبر مجموعة عرقية واحدة . إن الموقف الذي يتخذه شعب الكاناك ، كما تصوره جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني التي تحظى بتأييد أغلبية شعب الكاناك ، موقف واضح : هو أنه يريد ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، ويرغب في أن يحدث ذلك باشتراك الأمم المتحدة وفقا لمبادئها وممارساتها المنصوص عليها في الميثاق .

ومن ثم ، فإن من دواعي الأسف أن تمضي فرنسا قدما وتجري استفتاء عاما مزيفا متجاهلة تماما آراء الأغلبية من الدول الاعضاء . وفي ظل هذه الظروف ، فإن جزر سليمان لا تعترف بنتائج ذلك الاستفتاء العام كدلالة حقيقية على رغبة شعب كاليدونيا الجديدة . وبدون حضور مراقبين مستقلين للاستفتاء العام ، يجب أن تبقى نتائجه موضع شك في أعين المجتمع الدولي . ولا يمكن أن توافق حكومتي إلا على استفتاء عام يجري على مسألة استقلال كاليدونيا الجديدة تحت اشراف الأمم المتحدة .

أود أن أوضح الآن موقف حكومتي بشأن إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . فبينما نجد أن محفل جنوب المحيط الهادئ قد وافق على انضمام ولايات ميكرونيزيا المتحدة . وجزر مارشال كعضوين كاملي العضوية في المحفل ، فإن جزر سليمان لم تعترف بهما بعد دولتين كاملتي الاستقلال . إن شروط العضوية في هذا المحفل تختلف عن تلك التي تنظم العضوية في الأمم المتحدة . إننا نرى أنه في حين أن دولتي ولايات ميكرونيزيا المتحدة وجزر مارشال قد قامت باتخاذ اجراءات حقيقية لتقرير المصير تحت اشراف الأمم المتحدة ، فما زلنا نعتقد أن الوصاية تظل سارية المفعول الى أن يصدر مجلس الأمن قرارا بإنهاءها . ومع ذلك ، تحترم جزر سليمان الخطوات الدستورية التي اتخذتها الولايات المتحدة حتى الآن بوصفها السلطة القائمة بالادارة وفاء لالتزاماتها بمقتضى الميثاق فيما يتعلق بثلاثة من البلدان داخل اقاليم جزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية .

إن السعي من أجل السلم هو الشغل الشاغل لهذه المنظمة . وفي هذه القاعة ذاتها ، يمضي عام بعد عام نستمع الى بيانات من أعلى هذه المنصة تقول "فلنعط السلم فرمة" . فهل قمنا بذلك حقا ؟ من أجل رغبتنا في تحقيق السلم ومن أجل عالم يخلو من الاسلحة النووية ، أصبحت جزر سليمان في شهر ايار/مايو من هذا العام الدولة الحادية عشرة الموقعة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية جنوب المحيط الهادئ . وهي المعاهدة التي انضمت اليها بعض الدول على نحو مطرد ، بينما رفضها البعض الآخر ، ولكن أمم المحيط الهادئ تنظر اليها باعتبارها رمزا لإسهامها في إقرار السلم والامن للانسانية .

ولذا فإن حكومتي تشعر بعميق الامتنان لجمهورية الصين الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لتوقيعهما البروتوكولين الثاني والثالث لتلك المعاهدة .

وفي الوقت ذاته ، نجد أنفسنا مضطرين للإعراب عن خيبة أملنا لأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وإن كانتا قد أبدتا استعدادهما للالتزام التزاما غير رسمي بأحكام المعاهدة وبروتوكولاتها ، قد أحجمتا عن التوقيع عليها ونناشد مرة أخرى كلتا الدولتين وفرنسا إعادة النظر في موقفها من التوقيع على البروتوكول الثاني والثالث .

وفيما يتعلق بمسألة التجارب النووية في منطقتنا ، لابد أن تواجه فرنسا مرة أخرى الإدانة الدولية . وما برحت جزر سليمان ، منذ انضمامها إلى هذه المنظمة ، تدین التجارب النووية الفرنسية في جزيرة موروروا المرجانية إدانة قاطعة . فخطر التلوث النووي ليس بحاجة إلى إيضاح وذكرى كارثة تشرنوبيل ما زالت ماثلة في أذهان الجميع ، فهي أحد الأحداث المرعبة التي روعت البشر في كل أنحاء العالم . أما شعب جزر سليمان فهو يستمد الحياة من المحيط الذي يطوقنا . فبحارنا وشقْبنا المرجانية وأهواءنا كانت وستظل المصدر الذي يمدنا بأسباب العيش . لكننا الآن نشعر بالقلق لأنها مهددة بخطر التلوث النووي .

إن جزر سليمان تعارض معارضة قاطعة التجارب النووية واستخدام الأسلحة النووية في منطقة المحيط الهادئ . ورغم الاحتجاجات المتكررة من جانب جميع الدول الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ ، تواصل حكومة فرنسا في تحد برنامج تجاربها النووية في جزيرة موروروا . والقول بأن هذه التجارب مأمونة لايقنعنا على الإطلاق لأنها إن كانت كذلك فلماذا لا تجرى في مزارع فرنسا ؟

إن بلدي دولة جزرية قاعدتها الاقتصادية ضيقة للغاية ومصادراتنا الرئيسية هي الأسماك وزيت النخيل ولب جوز الهند . والجهود التي نبذلها للنهوض بالانتاج في هذه المجالات الثلاثة تعوقها باستمرار الكوارث الطبيعية ، وخاصة الأعاصير التي أصبحت في الآونة الأخيرة أمرا مألوفا في منطقتنا حتى أنها أوشكت أن تصبح جزءا من حياتنا

اليومية . ان مورد مصايد الاسماك له أهمية بالغة بالنسبة لاقتصادنا . ولذا فإننا نتمسك تمسكا شديدا بالاحكام ذات الصلة من اتفاقية قانون البحار . وفي رأينا أن الاتفاقية توفر الضمانات اللازمة لما لدينا من مصايد الاسماك وغيرها من الموارد البحرية .

وهدفنا الاساسي في مجال استغلال هذه الموارد تحقيق أقصى كسب لشعبنا وعائسنا مجز لمن قد يرغبون في استثمار هذه الموارد . ولذا رحبت حكومتنا بنتيجة المفاوضات التي جرت بين الولايات المتحدة الامريكية وبلدان محفل جنوب المحيط الهادئ بشأن المعاهدة متعددة الاطراف الخاصة بمصايد الاسماك .

تعد منطقة جنوب المحيط الهادئ ، بالرغم مما شهدته مؤخرا من أحداث ، منطقة يسودها السلم نوعا ما متى قيست بغيرها من بقاع العالم . لكن استقرارنا مستقبلا أصبح الآن ، مع احتدام التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين مخفوف بالشكوك . فكل بلد صغير كبلدنا لا رغبة لديه في أن يزعج به في أي مواجهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وأكثر ما يهمننا هو تحسين مستويات معيشتنا ، ومن ثم فإنني أحث من يعينهم الأمر أن يحترموا جهودنا الرامية إلى بناء أمتنا ويساعدوننا على مواصلة تلك الجهود بدلا من ارباكنا بلعبة القوى .

وأملني أن تقطع هذه الهيئة خلال الدورة الراهنة شوطا يقربها من تسوية ما يشغلها من قضايا كتحرير المستعمرين والمقهورين ، ومنع إفناء البشرية بالأسلحة النووية ، وإقرار السلم والامن في العالم ، وتوفير المأوى للمشردين والمأكسل للجوعى . ومستوى معيشة أفضل للجميع . عندئذ نكون قد اقتربنا من تحقيق الوعد المتضمن في القول الحكيم "وعلى الأرض السلام ولطناس المحبة" .

السيد بيسيبي (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : يشرفني ، باسم فخامة الجنرال اندريه كوليفنيا رئيس الدولة والرئيس المؤسس للجمعية الديمقراطية بافريقيا الوسطى ، أن أعرب للسيد فلورين ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية عن تهائن وفد بلادي الخارة على انتخابه لرئاسة

الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . إن ما يتمتع به من خصال شخصية ومقدرة وخبرات واسعة كفيلة بانجاح هذه الدورة .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأزجي إلى سلفه ، السيد همايون رشيد جودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، شكر وفدي على ما أبداه من اقتدار في أدائه لمهامه .

وأؤكد لأمين عام منظمنا تأييد حكومة افريقيا الوسطى لجهودها الدائبة الرامية إلى كفالة اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر في السعي من أجل اقرار السلم والامن والتعاون الدولي .

وأود أخيرا ، أن أهنئ باسم وفدي ، السفير جوزيف فيرنر ريد على تعيينه وكيلا للأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة .

انقضى الآن عامان منذ تناولنا بالتحليل الدقيق الواعي والمفعم بالنقد ، سجل الأمم المتحدة منذ وجدت قبل ٤٠ عاما . إن الأمل الذي يبشر به النهج العملي الجديد الذي أشار اليه الأمين العام في تقريره والذي

"... يوفر أساسا مباشرا بالأمل لتعاون موثّق ومتعدد الاطراف ولزيادة

فعالية الأمم المتحدة" (A/42/1 ص ٢)

لا يجب أن يحجب الحقيقة الماثلة في أن منظومتنا ما زالت في حالة أزمة .

وهي أزمة قائمة نظرا إلى الفجوى بين تطلعات معظم الشعوب إلى نظام عالمي جديد وقدرة المنظومة على تقديم اسهام حقيقي في حل المشاكل الناشئة عن تلك التطلعات .

وهي أزمة ، فيما يتعلق بالامن الجماعي ، وعلى وجه الخصوص من السلم والامن الجماعيين . ذلك أن هياكل الأمم المتحدة ليست قادرة دوما ، ولاسباب جلية ، على العمل وفقا للميثاق .

وعلى ذلك ، فإن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم تجعل تجديد حيوية الأمم المتحدة مطلبا حتميا بما أن مصداقيتها مرتبهة بنظام فعال ويقظ بوسعه تعزيز الادارة السليمة للتعاون الدولي .

إن الارادة السياسية والإصلاحات الهيكلية عميقة الفور التي تتواءم مع الإطار الحالي للعلاقات الدولية تستطيع أن تمكن الامم المتحدة من أن تخرج من الأزمة وأن تتابع تأدية الرسالة المنصوص عليها في ميثاقها .

أن منظومة الامم المتحدة قد دبت فيها ، لبعض الوقت الآن ، حياة جديدة بالتزامها المتصف بالتصميم بتنظيم المعونة متعددة الاطراف للتنمية وتوفير إطار ، في المقام الاول ، للمفاوضات الرئيسية بشأن مستقبل التعاون الاقتصادي الدولي . فالامم المتحدة تود أن ترى نفسها وقد اظلمت بالدور الرئيسي في السعي إلى إقامة هذا النظام الدولي الجديد الذي تصبو اليه جميع الدول بحق .

وتظل أعمال هيئات مثل برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ذات دور حاسم في هذا الصدد .

وهذا الجانب ن جوانب أعمال المنظمة ، وان كان قد حُدد على نحو سليم في الآونة الأخيرة ، إلا أنه ، مع ذلك ، قد أدى إلى زيادة ضئيلة في ثقة بلدان عدم الانحياز في الامم المتحدة ، ولاسيما البلدان الافريقية ، التي تتردى حالتها العامة بطريقة روتينية من دورة إلى أخرى .

في هذا القرن الذي يتسم بتقدم علمي استثنائي وتتراكم فيه الثروة على نحو لم يسبق له مثيل في نصف الكرة الشمالي ، لاتزال هناك بلدان تسعى مستيئسة إلى ومائل العيش . إلا أننا نلاحظ أنه ، بالرغم من تلك الحقيقة المزعجة ، لاتزال هناك صعوبة في التوصل إلى توافق آراء حول أي حل .

إن الحالة الاقتصادية لافريقيا قد وصفتها الدول الافريقية ذاتها بكل جلاء في الدورة الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا منذ سنة ممت . وقد اعتمد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ في ذلك الحين . ويمكننا التقييم المقرر إجراؤه لذلك البرنامج من أن نتبين إلى أي مدى وصلنا في تنفيذ البرنامج الذي نضطلع جميعا بمسؤولية تنفيذه لاننا التزمنا بها رسميا .

وقد قامت جمهورية افريقيا الوسطى ، وهي آخذة في إرساء أسس جديدة لمجتمعها ، يحدد دستورنا إطارها العام بإجراء إصلاح شامل واسع النطاق على المستوى الاجتماعي الاقتصادي خلال السنوات الست الأخيرة . وقد تطلب هذا العمل الذي قمنا به تضحيات كبيرة من جانب شعبنا . وبالرغم من بعض الخلافات ، تسعى تحقيق الهدف الإنمائي الذي تسعى اليه الحكومة ، وهو أساسا تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء .

إلا أن أعمال الحكومة لا يمكن أن تُعزز ويُوسَّع نطاقها وتُنمى إلا إذا كانت هناك بيئة دولية مواتية . والانخفاض في الاسعار العالمية للسلع الأساسية ، بما فيها البن والقطن والخشب ، التي تعتبر أسس اقتصاد جمهورية افريقيا الوسطى ، سيؤدي ببساطة إلى إلغاء الأعمال التي قامت بها حكومتنا ما لم يدخل في العملية بُعد دولي واضح ومحدد بالإضافة إلى ما تفعله الحكومة .

ولسوف يؤدي تحسين الاسعار العالمية للسلع الأساسية وزيادة المعونة ومنح القروض بشروط مقبولة ، إلى تمكين جمهورية افريقيا الوسطى من أن ترى أعمالها وقد توجت بالنجاح .

ولم يكن مؤتمر الطاولة المستديرة الذي انعقد بشأن جمهورية افريقيا الوسطى في حزيران/يونيه الماضي في جنيف ، والذي شارك فيه شخصيا الجنرال اندري كولينغبا ، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ، جزءا من إطار تعزيز الانتعاش الاقتصادي والمالي الذي نضطلع به منذ ذلك الحين فحسب ، بل وكان أيضا فرصة لقياس نطاق العمل الذي أنجز . ولقد كان الاهتمام الذي أبدته بعض البلدان المديقة وبعض المؤسسات المالية ، مما أتاح لحكومتنا أن تجنح إلى التفاؤل الذي يشوبه الحذر . ونأمل أن يزداد الاشتراك في عملية الانتعاش الاقتصادي في بلدنا .

وأود في هذه المرحلة أن أتقدم بشكر حكومتي للمتاجرين الحاليين والمقبليين مع جمهورية افريقيا الوسطى ، الذين يحترمون تماما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ المعاملة بالمثل ، والذين قدموا وصف يقدمون المساعدة لنا في تنميتنا .

لقد أدركت البلدان الافريقية على نطاق أوسع ، وعلى نفس الفرار ، منذ أمد طويل أن التقدم الحقيقي في ميدان التنمية يقتضي أن يتوافر لشعوبها قدر أدنى على الأقل من الاغذية تقتات به . ولهذا ، لاتزال الزراعة أولوية قصوى بالنسبة اليها . لكن تنمية الزراعة تقتضي جهودا شاملة في مجالات التعليم والتدريب والمحة والتعبئة الكافية للبنى الاساسية . ولهذا كان من الضروري أن تتاح للبلدان الافريقية إمكانية الوصول إلى الاثمنات والافادة على نحو مثالي من تحول رئيسي للموارد اليها لهذا الغرض . وغني عن البيان أنه عند السعي لالتماس الوسائل اللازمة لتعزيز الزراعة ، فإن استقرار أسعار السلع الاساسية ، وهي أساس اقتصادنا ، وزيادة هذه الأسعار يكتسبان أهمية كبيرة .

إن حالتنا لا يمكن أن تتحسن إلا إذا كان هناك حل حقيقي لمسألة الدين الخارجي للبلدان الافريقية . وهذا أمر جوهري لانتعاش الاقتصاد الافريقي ، الذي يعتبر حيويًا لسلامة الاقتصاد العالمي . وعلى أية حال ، هناك شيء واحد واضح : ان الدين الخارجي للدول الافريقية يتجاوز الآن قدرتها على سداد هذا الدين .

ويشهد الاهتمام المتواصل الذي توليه منظمة الوحدة الافريقية لهذه المشكلة والحقيقة المتمثلة في أن هناك دورة خاصة سوف تُكرس لهذه المسألة ، على ذلك . وفي حين أكد الجنرال اندري كولينغبا ، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة للمتاجرين مع جمهورية افريقيا الوسطى ومؤتمر الطاولة المستديرة في جنيف ، عزم جمهورية افريقيا الوسطى على احترام كل التعهدات التي قطعتها على نفسها تجاه دائئها ، عني بأن يضيف قائلا :

"من الواضح رغم ذلك أن عزمنا محدود بخدود مواردنا ، التي تعتمد بدورها على السلطات التي تمثلونها" .

ولهذا ، تود جمهورية افريقيا الوسطى أن تضم صوتها إلى أولئك الذين أشادوا بحق ، في هذه القاعة وفي أماكن أخرى منذ قمة كويبك ، بكندا ، التي لم تقرر أن تلغي ديون بلدان افريقيا الناطقة بالفرنسية فحسب ، بل وسوف تقرر أيضا إلغاء ديون بلدان الكمنولث أيضا ، في مؤتمر الكمنولث ، الذي سينعقد قريبا في فانكوفر .

ويذكرنا هذا الإجراء المشالي المرموق بما قامت به جمهورية المانيا الاتحادية ، التي تقدمت جمهورية افريقيا الوسطى لها بالشكر عندما ألغت ديوننا من قبل .

إلا أننا ، كما أكد الأمين العام في تقريره إلى الدورة الحادية والأربعين ، نواجه مشكلة إنسانية ، ولا بد من التوصل إلى حل إنساني لها حتى يمكن أن يكون هناك نهج متضافر على الصعيد الحكومي الدولي بالإضافة إلى المواقف الفردية الجديدة التي قد تتخذ .

إن السعى من أجل إيجاد حل للمشكلات الاقتصادية الخطيرة القائمة اليوم لن يتسنى إلا إذا توافر مناخ من الثقة في العلاقات بين الدول .

إلا أن عدم توافر الثقة ، والانقسامات في العالم ، والخوف ، عوامل تؤدي إلى سباق التسلح الذي لا رادع له ، والذي يلهتهم موارد طائلة لأغراض تتجاوز متطلبات الأمن الوطني . وقد أصبح هذا الاتجاه غاية في حد ذاته ، حتى بعد أن بات لدى الدول بالفعل ما يكفي من الوسائل لتدمير الجنس البشري بأسره .

وهكذا أصبح سباق التسلح يمثل خطرا حقيقيا على السلم والأمن الدوليين ، ويشكل بالتحديد عقبة أمام التنمية ، حيث أنه يستوعب موارد رئيسية كان من الممكن تخصيصها لأغراض التنمية . وهذه نقطة أثيرت مؤخرا في المؤتمر المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي أكد الترابط الوثيق القائم بين نزع السلاح والتنمية والأمن . ومن هنا ، لا بد من التماس كل السبل لكفالة نزع السلاح العام الكامل . على أن الشرط الأساسي مازال تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين الدول التي ألزمت نفسها بسباق التسلح ، وأعني بها في المقام الأول الدولتين العظميين الرئيسيتين .

ويمكن النظر إلى الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن خفض القذائف المتوسطة المدى باعتباره يمهّد الطريق أمام تخفيف حدة التوتر ، هذا علاوة على المبدأ الذي يرسيه . وهذا شيء يرحب به وفدي . ويحدونا صادق الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي ، في الدورة الاستثنائية الثالثة للأمم المتحدة المكرمة لنزع السلاح ، من وضع الخطوط العريضة للاستراتيجية التي سيطبقها لتحقيق نزع السلاح . ومع ذلك ، ولئن كان من الضروري كفالة تعزيز علاقات الثقة بين الدول عن طريق نزع السلاح الفعال ، فإن إيجاد توازن يقتضي احترام مبادئ حق الشعوب في تقرير المصير ، والمساواة في السيادة بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ذلك أن التقاعس عن احترام تلك المبادئ هو الذي يؤدي إلى استمرار بؤر التوتر في كل أرجاء العالم .

أما ناسيبيا ، الأرض الأفريقية ، فيجب أن تحصل على استقلالها دون شروط مسبقة أيّا كانت ، تحت قيادة ممثلها الحقيقي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وعلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته ، ويبدي الإرادة السياسية اللازمة لضمان تنفيذ خطته الخاصة بذلك الاقليم .

وفي نضالها اليومي لبناء مجتمع جديد لابد وأن تشارك أغلبية الشعب في جنوب افريقيا في ادارة شؤون بلادها . وتحقيقا لتلك الغاية من الاساسي استئصال شافة نظام الفصل العنصري البغيض . فهذا شرط مسبق لاستعادة السلم في جنوب افريقيا ، ومن ثم ، في الجنوب الافريقي بأسره . وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تعبئة جهوده ، وصولا الى تلك الغاية .

ولئن كان التصميم الذي تحاول به تشاد - البلد الجار الشقيق - أن تدافع عن سيادتها ، أي عن حقها في البقاء ، في مستوى الخطر المحدق بها ، فما فتئ وفدي يؤمن بمزايا الحل التفاوضي للنزاع على الحدود ، القائم بين ليبيا وتشاد . ونحن نرحب بالاجراء الذي اتخذته اللجنة المختصة لهذا الشأن ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والذي يمثل جهدا حقيقيا في السعي الى تسوية نهائية لذلك النزاع .

وتمتدّد جمهورية افريقيا الوسطى أن تسوية كهذه ينبغي أن تمكن تشاد من استعادة سلامتها الاقليمية وهو ما يعد مطلباً أساسياً للحكومة الشرعية لجمهورية تشاد كيما يتسنى لها مواصلة العمل من أجل التعمير الوطني ، وهو ما تعكف عليه حالياً . ومن ثم ، نناشد الاطراف المعنية أن تمثل لتوصيات لوماسا ، بل وأن تفي ايضاً بما تعهدت به من تعاون صادق في تلك الجهود . وعلى الاعضاء الآخرين في المجتمع الدولي أن يشاركوا فيها ايضاً إذا كانوا يعتزون حقاً بالسلم وحكم القانون ، حتى يتاح للسلم أن يعود اخيراً الى تلك المنطقة .

وغني عن التاكيد أن الحالة في الشرق الاوسط تقتضي بالضرورة مراعاة مصالح الشعب الفلسطيني ، وبخامة حقه في أن يكون له وطن ، حتى يمكن التوصل الى تسوية ترضح حدا للمعاناة التي فرضت فرضاً على هذا الشعب . وبينما يؤكد وفدي حق دولة اسرائيل في الوجود ، فإنه يعلن من جديد أن عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تشارك فيه كل الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، هو وحده الذي يمكن أن يسهم اسهاماً حقيقياً في السعي الى تحقيق هذه التسوية .

أما حرب الاثقاء الدائرة رحاها بين ايران والعراق فإنها تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح ، بل لقد أصبح هناك خطر جلي يندر بتدويل هذا الصراع . وإزاء تدهور حالة السلم في المنطقة فإن مبادرة جريئة كتلك الواردة في قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) هي وحدها التي يمكن أن توفر الحل العادل والداعم للصراع . وفندي ، الذي يقدر تماما أن العراق على استعداد دائم لالتماس هذا الحل - هو ما يتضح من قبوله ذلك القرار ، يدعو الطرف الآخر إلى الالتزام به . كما نطالب الدول الأخرى بالاحجام عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يزيد الحالة سوءا .

إن اتخاذ الاحتلال وسيلة لسحق روح شعب من الشعوب أمر يتعارض مع مبدأ الحرية - وهو مبدأ تعتز به الأمم المتحدة . لهذا ، لابد من تمكين كمبوتشيا الديمقراطية من ممارسة كل حقوقها السيادية ، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة . ولابد أيضا من مراعاة مبدأ الحرية في حالة أفغانستان حتى يتمكن شعبها من بدء العملية الديمقراطية التي يصبو إليها . ويجب الاعتراف بحق هذين الشعبين في تقرير المصير بكل حرية . وعليه ، يتعين سحب القوات الأجنبية من كمبوتشيا الديمقراطية ، ومن أفغانستان .

ولاتزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تثير القلق ، نظرا إلى ما تمثله من خطر على سلم المنطقة . وفي هذا الخصوص ، يعتقد وفندي أنه لابد من الالتزام بمبدأ إعادة التوحيد السلمي ، واستئناف الحوار المباشر بين الطرفين دون تدخل خارجي . على أن هذا لا يستبعد امكانية أن يقوم الطرفان في الوقت الراهن ، معا أو كل على حدة ، بطلب الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة التي يشاركان بالفعل في منظومتها . وفي أمريكا الوسطى ، انتصرت أخيرا قضية السلم في شكل الاتفاق الذي تسنّى التوصل إليه مؤخرا بين دول المنطقة الخمس حول الإجراءات التي تتبع لاجلال سلم مستقر ودائم في ذلك الجزء من العالم . ويرحب وفندي بذلك ، ويثق بأن المجتمع الدولي سيسهم في النهوض بإمكانيات التوصل إلى نتيجة ايجابية .

وفيما يتجاوز هذه التحديات الكبرى ، لاثزال السمة الاساسية لهذا القرن ماثلة
فيما تبديه الشعوب من رغبة في السلم . وعلى كل فإن الميثاق الذي يجمع بيننا يبدأ
بالتزام رسمي لشعوب الأمم المتحدة بأن توجد الظروف اللازمة لإحلال هذا السلم . لذا ،
فالامر متروك للدول الاعضاء التي تمثل تلك الشعوب ، لان تسهم بالفعل ، ومن خلال
الارادة السياسية الدائمة والثابتة في بزوغ علاقات دولية جديدة تتميز بالعدل
والانصاف .

ولدى الشعوب بالقطع الارادة السياسية لان تفعل ذلك ، وهو ما يتبدى في
الحوارات العديدة التي كثيرا ما اكتنفتها الصعوبات لدى تناول القضايا المتعددة
بالفة الاهمية ، التي تتعلق بمسألة الأمن والتعاون الاقتصادي الدولي .

وفيما ترى جمهورية افريقيا الوسطى ، لابد أن يكون التعبير عن الارادة السياسية من خلال اعطاء الامم المتحدة دورا أكبر في إدارة التعاون الدولي في إطار الجهود الرامية الى انشاء نظام دولي جديد .

السيد ماتاغا (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي

الرئيس ، استحووا لي بادئ ذي بدء ، ان اضم صوتي الى من سبقوني ، فأعرب لكم عن أحر تهانئ وفد بلادي بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . ويسعدنا بالغ السعادة أن نراكم تتراصون أعمالنا لانكم تضطلمون بمهامكم بكل مهارة . انكم تقدمون لنا مرة أخرى دليلا على مناقبكم الفذة كدبلوماسي محنك . وإن الكاميرون ، بوصفها عضوا في هيئة المكتب ، تؤكد لكم كامل تاييدها لكم في الوفاء بمهامكم .

ويود وفد بلادي أيضا أن يحيي سلفكم ، السيد هومايون جودري ، الذي أدار أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين بمهارة وحزم وشجاعة .

وأخيرا ، يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للسيد خافيير بيريز دي كوييسار لا للجهود الحثيثة التي يبذلها من أجل تحسين تشغيل منظمتنا وتمكينها من تحقيق أهدافها فحسب ، بل ولإسهامه الدينامي في توطيد دعائم السلم وحياته في العالم .

ومما يثلج الصدر بالنسبة لبلد مثل الكاميرون ، الذي ولد نتيجة لعمل الأمم المتحدة ، أن نلاحظ أن منظمتنا ، بعد أكثر من ٤٠ سنة من وجودها ، وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي واجهتها ، لا تزال تمثل الاطار المثالي لاجراء محادثات مشتركة بين الدول ، الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة ، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية .

وفي هذه الفترة المتسمة بقدر متعظم من الافتقار الى الطمأنينة تدل هذه المنظمة على أنها مفيدة بالفعل كمكان لمواءمة آراء الدول المؤيدة لاقامة علاقات دولية على أساس العدالة والمساواة . وقد جئنا الى هنا لنعرب مرة أخرى عن التزام الكاميرون الراسخ بالمُثل والمقاصد والمبادئ والاهداف المكرمة في الميثاق ، التي وضعها الآباء المؤسسون للمنظمة كقواعد ايجابية لسلوك الدول .

ونود هنا أن نعرب عن قلقنا الشديد للغاية إزاء كل ما يخالف هذه القواعد :
سباق التسلح المموم ، ولاسيما المتصل بالأسلحة النووية ، التباين والإجحاف الاقتصادي
الصارخ ، استمرار ، بل وتفاقم ، بؤر التوتر العديدة ، روح الانانية والسطوة
والسيطرة ، التنافس على الهيمنة وصراع المصالح والأيديولوجيات الذي تتسم به
العلاقات الدولية المعاصرة .

نادرا ما عرف العالم في وقت السلم مثل هذا الافتقار الى الطمأنينة ، وهو
افتقار ماثل بشكل خاص فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الراهنة وانعكاساتها
الاجتماعية ، التي تقوض تدريجيا نشاط حياة الدول ، ولاسيما حياة الدول النامية ،
الى درجة أنها تعرض للخطر التقدم الذي أحرز بعد طول عناء في السعي الى الرفاهية
والتعاون الدولي والتعايش السلمي .

واليوم يواجه العالم أزمة اقتصادية تصيب أخصب أثارها بلدان العالم
الثالث ، ولاسيما الواقعة منها في افريقيا . وقد بلغت هذه الأزمة أبعادا لا مثيل لها
من قبل . والحقيقة أن المزيج الناجم عن استمرار الحمائية واختلالات التجارة
الخارجية ، وتباطؤ النمو والأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي ، وارتفاع
مستويات البطالة وسوء العمالة ، والانخفاض المفاجئ في أسعار المواد الخام والتدهور
الكبير في معدلات التبادل التجاري ، والفوضى النقدية والمالية ، وعبء الديون
الخارجية القاتل ، يعد شاهدا لا يدحض على وجود هذه الأزمة .

ولا تدل احتمالات المستقبل في المدى الطويل على وجود أية بادرة تحسن أكيد ،
بالرغم من الآمال التي ولدتها محاولات الانعاش الاقتصادي . ولئن كان من المحيـج أن
الجهود المطردة ضرورية لعكس اتجاه هذه التيارات السلبية على المستوى الوطني في
المقام الأول ، فإن بعض أنماط التدابير تتطلب عملا متضافرا ، يراعي ما هو ضروري من
تضامن بين الدول ويراعي الوضع الخاص للبلدان النامية ، وهو وضع يثير أشد القلق ،
ولا مبالاة في القول بأن القارة الافريقية لاتزال الضحية الحقيقية لهذه الأزمة .

وقد عقدت منظمتنا هنا ، أدراكا منها لهذه المعوقات ، في العام المنصرم ، دورة استثنائية لاتخاذ التدابير اللازمة لإعادة بناء الاسس الاقتصادية للقارة في اطار خطة عمل لاغوس وبرنامج افريقيا لاولويات الانتعاش الاقتصادي .

إن الكامبيرون ، التي أكدت دائما على أن مسؤولية تنمية افريقيا تقع في المقام الأول على عواتق البلدان الافريقية ذاتها ، تؤيد كل جهد من شأنه أن يشجع التعاون الاقليمي ويعززهُ .

وعلى المستوى الوطني ، تسعى الكامبيرون على الدوام الى الترويج لاقتصاد معافى نشط يكفل النمو كما يكفل التنمية المتناسقة للجميع . وبالتالي ، اتخذت الحكومة ، من أجل مواجهة الازمة ، تدابير لترشيد الهياكل والادارة . وعملا على الاستفادة من اثر هذه التدابير استفادة كاملة في أقرب وقت ممكن ، لابد من تدعيمها ببيئة دولية مناسبة .

وفي هذا الصدد ، هناك ما يدعو الى الترحيب بالتدابير التي أعلنت عنها الدول السبع في مؤتمر قمة البندقية ، لكنه من المأمول أن توضع هذه التدابير ، التي تلبي شواغل الأمم المتحدة أيضا ، قيد الممارسة العملية في أقرب وقت ممكن . وإننا نود أن نرحب بوجه خاص بالمبادرة التي اتخذتها كندا مؤخرا بإلغاء كامل الدين العام لبعض البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، وعزمها على تطبيق هذا الاجراء على بلدان أخرى في اجتماع الكمنولث القادم . ويحدونا الأمل أن يقتدي الآخرون بقدوة التضامن هذه .

وبالمثل ، نعتقد أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد حقق في دورته السابعة التي عقدت في جنيف في شهر تموز/يوليه ١٩٨٧ نتائج مشجعة ، ولاسيما فيما يتعلق بالديون ، وموارد التنمية ، والطلع الاساسية ، والتجارة الدولية ، ومشاكل البلدان الأقل نموا .

ونأمل أن تجرى مناقشات مثمرة في هذه الدورة بشأن التقرير المرحلي للأمين العام ، ونتطلع الى التقييم الذي سيجري في السنة المقبلة للالتزامات التي تعهدت بها البلدان الافريقية والبلدان النامية في اطار الانعاش الاقتصادي لافريقيا .

إن الحالة الاقتصادية الحرجة السائدة في افريقيا ، نظرا لاثرها المدمر على رفاه شعوبنا ينبغي أن تكون شاغلنا الشاغل . لكن ذلك ، للأسف ، ليس هو الحاصل ، لأن هناك بؤر توتر أخرى تتقد وتستفحل وتظل مشتعلة في قارتنا . وترد الى ذهني بؤر الصحراء الغربية ، وتشاد ، وقبل كل شيء ، الجنوب الافريقي .

لقد تراءت ، لوقت ، امكانيات لتحقيق تسوية سلمية للحالة السائدة في الصحراء الغربية . وفي هذا الصدد ، نرحب بجهود الأمين العام الرامية الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع . ونعتقد أن حل مشكلة الصحراء الغربية يتطلب إجراء استفتاء حول تقرير المصير للشعب الصحراوي ، تحت رعاية الأمم المتحدة .

وفيما يتمل بتشاد ، وهي بلد جار للكامبيرون لاحظنا تقدما هاما منذ الدورة الحادية والاربعين . فلقد استكملت عملية المصالحة الوطنية . واستعادت الحكومة الشرعية استقلال البلد ووحده . ولا تزال المسألة المعلقة مسألة قطاع أوزو المطروحة الآن أمام منظمة الوحدة الافريقية . وتؤيد الكامبيرون بدون تحفظ جهود منظمة الوحدة الافريقية من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية للصراع القائم بين تشاد وليبيا . وترحب بلادي بقبول المتحاربين لوقف اطلاق النار .

ولقد اجتمعت في لوساكا في ايلول/سبتمبر الماضي على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والكامبيرون عضو فيها . وتشتمل مهمة اللجنة في تمكين المتحاربين من تسوية نزاعهم عن طريق المفاوضات . وتؤيد الكامبيرون دون تحفظ توصيات اللجنة التي تناشد المتحاربين ، بين جملة أمور ، أن يتيحوا لها في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، جميع الوثائق ذات الصلة التي تدعم وجهات نظرهم ، وأن يواصلوا ويميزوا وقف اطلاق النار على جميع المستويات بالامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة على الأرض ، بما في ذلك التحليق في المجال الجوي والغزوات الأرضية ، وحشد القوات ، وتجنيد القوات الأجنبية

الى آخر تلك الامور . وثحث الكامبيرون الطرفين على التعاون تعاونا صادقا مع اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية من أجل التحقيق العاجل للتسوية الدائمة لنزاعهما .

وما زالت المأساة في الجنوب الافريقي مستمرة . وما زال النظام العنصري في بريتوريا ، يتحدى الرأي العام الدولي ، ويواصل تقوية نظام الفصل العنصري البغيض . ومن المظاهر التي تدل على هذه السيادة المتعجرفة القائمة على العنف هناك أعمال الاعتقال والقتل وتمديد حالة الطوارئ المعلقة ، الى ما لا نهاية . إن مهزلة الانتخابات التي أجريت في ايار/مايو الماضي ، واشتركت فيها الاقلية البيضاء وحدها ، تُكذِّب بوضوح الرغبة المزعومة التي يماحك بها مناصرو الفصل العنصري في إجراء اصلاح دستوري حقيقي في جنوب افريقيا .

وفي خارج حدودها تتحدى جنوب افريقيا العنصرية المجتمع الدولي وتتحدى هذه المنظمة بمواصلة احتلالها غير المشروع لناميبيا وبما ترتكبه من أعمال العدوان المباشرة وغير المباشرة ضد البلدان المستقلة في المنطقة . وبالنظر الى هذا المناخ ، لا يستطيع المرء إلا أن يحيي شجاعة ووضوح رؤية الوطنيين البيض الليبراليين الذين يعملون داخل جنوب افريقيا ذاتها صوب إحلال مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق .

وفي ضوء الحالة المتردية في ناميبيا وتعتت نظام بريتوريا ، تؤيد التوصيات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الاخير في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والذي ، ضمن جملة أمور ، دعا الامين العام الى إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الامن ، وخاصة الاعضاء الدائمون ، بغية جعلهم يلتزمون التزاما ثابتا بالتنفيذ غير المشروط والعاجل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) والذي اتخذ منذ عقد تقريبا . ومن البديهي أن نكرر دعمنا للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي .

وما من شك في أن الحالة السائدة في الجنوب الافريقي تفرض تهديدا خطيرا على السلم والامن الدوليين ، ولا بد من معالجتها وفقا لذلك . وتقع على الاعضاء الدائمين

مسؤولية خاصة تفرض عليهم أن يخططوا بدور حيوي في رد بريتوريا الى صوابها . فتلك البلدان تتخذ موقف الناصر الملتزم بحقوق الانسان والحريات ، ونأمل أن تفضل مع بمسؤولياتها في هذه الحالة التي تمثل انتهاكا فاضحا لتلك الحقوق والحريات . ويجب عليها أن تكفل نجاح تطبيق الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة بوصفها وسيلة لممارسة الضغط على نظام بريتوريا العنصري . ومن المهم الى درجة كبيرة التأكيد على أن مشاعر البغض والاحباط واليأس التي تنبثق من الحالة السائدة في الجنوب الافريقي يمكن في النهاية أن تحول دون إعادة التعمير الوطني في جنوب افريقيا والدول الاخرى في المنطقة ، وأن تقلل الى حد كبير فرص نجاح سياسة المصالحة وحسن الجوار .

ونعتقد اعتقادا راسخا أن جنوب افريقيا مترغم يوما ما على نبذ سياستها القائمة على العنف داخليا والعدوان خارجيا وترغم على أن تتخذ السبيل الذي رسمه لها التاريخ والمجتمع الدولي ، سبيل العمل صوب إقامة مجتمع حر وديمقراطي متعدد الاعراق في الداخل ، والقبول في الخارج بحصول ناميبيا على الاستقلال وصون سلامتها الاقليمية تحت قيادة منظمة سوابو ، وايجاد علاقات تعاون وحسن جوار مع البلدان الاخرى في المنطقة .

وفي خارج افريقيا ، هناك بؤر أخرى للتوتر والصراعات السياسية والعسكرية . وترد على ذهني الحرب الدائرة بين ايران والعراق ، والحالات السائدة في الشرق الاوسط ، وأمريكا اللاتينية ، وآسيا ، وغيرها من المناطق . وفيما يتصل بهذه الحالات ، نؤيد كل الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع .

إن الازمة الاقتصادية وبؤر التوتر التي حددتها لتوي تحفزنا على التفكير وتحذونا الى تعبئة طاقاتنا ومواردنا . وقد تستخدم أيضا كذريعة لإزكاء نيران سباق التسلح . وينظر وفد بلادي الى هذا الامر بقلق بالغ . ونشجب كون النهج الحالي نهجا يسخر العالم ذكاء العلم ، والتكنولوجيا ، والامكانيات الهائلة الكامنة فيهما ، لا لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل لخدمة التكديس المريع لوسائل التدمير التي ، بدلا من أن تؤمن مستقبل الجنس البشري تعرضه للفناء .

وتود بلادي أن تناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يخفض التسلح وبؤر التوتر . وترحب الكامبيرون بالاتفاق من حيث المبدأ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على إزالة القذائف المتوسطة المدى . وينبغي الاعتراف بأن هذا الاتفاق يتماشى والسمي الى السلم والامن وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . ومن المأمول أن يتخذ مزيد من التدابير البعيدة المدى في اللقاءات المقبلة التي تعقد بين البلدين . وترحب الكامبيرون أيضا بأية مبادرة أخرى قد يتخذها البلدان لتعزيز أمن العالم واستقراره .

إن مما له الحاحية قصوى أن يعزز نزع السلاح بشكل فعال لصالح التنمية . وينبغي أن يظل شغلنا البحث عن سلم وأمن حقيقيين حتى يمكن تحويل الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية التي تكرر الآن للتسلح الى التنمية الاقتصادية . وقد كان عقد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية منذ أسابيع قليلة هنا شهادة بالغة على جدية ذلك الشغل . إلا أنه مما يؤسف له أن ذلك المؤتمر لم يحقق النتائج المأمولة .

فالمؤتمر لم يتناول بالقدر الكافي مفهوم الامن من جميع جوانبه الاقتصادية . وهل نحن بحاجة اليوم الى التذكير بأن أمن الامن تتوافر حينما توافر العدل والانصاف في المجال الاقتصادي ؟ إن شغل البلدان النامية الرئيسي لا يزال هو التنمية . وأهمية الامن قد شبت فعلا ، لكن الامن لا يمكن أن يتحقق بدون تنمية . ففي عالم اليوم ، تتهدد أمننا أخطار هي الجوع والفقر والمرض والامية .

إلا أن المؤتمر ، مع ضالة النتائج الهزيلة للغاية التي تحققت ، قد أكد بحق مجددا دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . وفلا عن ذلك ، اعترف رسميا للمرة الاولى على المستوى الدولي بالصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية . والاكثر أهمية من ذلك ، ان المؤتمر أعرب بوضوح عن وعي المجتمع الدولي الشديد والتزامه السياسي ببقاء البشرية . وهذا الهدف الرئيسي يجب أن يشكل جوهر مناقشاتنا المستقبلية جميعا بشأن نزع السلاح والتنمية . ونحن نجسر على الأمل في أن تتمكن الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح من النظر في جميع هذه الأفكار بتمعن أكبر .

في فجر القرن الحادي والعشرين ، يجب على المجتمع الدولي ، إذ يطرح جانباً الكلمات الطنانة ويعتمد على أوجه التقدم العديدة في العلم والتكنولوجيا ، أن يقوم بتنفيذ برنامج جسور لتعزيز نزع السلاح ، ويخمد بؤر التوتر ويحيي الانعاش الاقتصادي للبلدان النامية . ويجب علينا أن نعبئ جهودنا لإعادة التوازن والانصاف في مجال التجارة ، وفي المجال المالي ، وفي مجال النقد والتكنولوجيا والصناعة والنقل والمواصلات .

والاملاحة التي تجرى حالياً في المنظمة يجب أن توجه هذه الوجهة . وفي نهاية الأمر ، يجب أن تدعم هذه الاملاحة اضاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية حتى تتمكن جميع البلدان من الاشتراك بشكل فعال في تسيير الشؤون العالمية التي يعتمد عليها مصيرنا المشترك .

ولدى المجتمع الدولي كثير من المزايا . ويجب أن يدرك أن الاثار العكسية للتنمية غير الكافية لا تقتصر على المحرومين وحدهم بل وتنتشر ويتسع نطاقها باستمرار . والكامبيرون ، من جانبها ، يحدوها الامل في أن تتحلى شعوب الأمم المتحدة بوعي جديد يجعلها تختار البقاء وتتخذ الخطوات العملية اللازمة ، على الامعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لضمان تحقيق ذلك .

وإنني لأرجو أن تبدأ الدورة الراهنة شحذ الهمم لتحقيق ذلك الهدف .

السيد مبونيمبا (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، إن انتخابكم لقيادة أعمال هذه الدورة تكريم لكم ، وهو من دواعي سرورنا لأننا نعلم انكم سترشدوننا الى الطريق القويم ، بما لديكم من كفاءة دبلوماسية محنة وبما لكم من خبرة عظيمة بمنظومة الأمم المتحدة . وفلا عن ذلك ، بوصفكم قادمين من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، البلد ذي التاريخ الشري ، وتنتمون الى جيل خاص ، فإن لديكم حساسية خاصة بتمكنكم من مساعدتنا في إيجاد الحلول التوفيقية اللازمة لتسوية المشاكل العديدة التي تواجهنا . ووجد بلادي ، الذي يشعر بسرور خاص لانتخابكم ، سيقدم اليكم والى سائر أعضاء مكتب الجمعية جميع المساعدات الممكنة .

كما نشاطر الوفود الأخرى في تقديم شكرنا الخالص لسلفكم ، السيد همايون رشيد جودري وزير خارجية بنغلاديش ، عل العمل الذي قام به خلال توليه منصبه .

ونحيي أيضا السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام لمنظمتنا ، لعمله الدؤوب المستمر في خدمة المجتمع الدولي .

قبل الإدلاء بوجهات نظر بلدي بشأن بعض البنود المدرجة على جدول أعمالنا ، أود أن أقدم إلى الجمعية تحيات وأحسن تمنيات رئيس اللجنة العسكرية للسلامة الوطنية ورئيس جمهورية بوروندي ، الميجور بيير بويويا .

كما سأشرح أيضا ، باختصار ، الأسباب التي أدت بالقوات المسلحة في بوروندي - بدعم من القوى الوطنية - إلى القيام بالمهمة الصعبة النبيلة الملهمة ، لقيادة مصير بلدنا .

لقد كان النظام الذي أطيح به يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ مدانا في العديد من الانتهاكات لحقوق مواطنينا وحررياتهم الأساسية خرقا للمبادئ العزيزة التي تكفلها قوانيننا ودستورنا .

إن حرية التعبير وحرية الفكر كانتا قد أصبحتا غير مكفولتين وقد أدى هذا إلى التمسف وإلى إطالة اعتقال الأبرياء .

وبالمثل كانت حرية العقيدة والعبادة تخضع للمراقبة ، ونتيجة لذلك حدثت نزاعات بين الدولة والكنيسة الكاثوليكية ، كانت نزاعات عقيمة لم يكن لها من غرض إلا إخفاء الأخطاء في السياسة العامة . واصبحت الوحدة الوطنية التي أعيد بناؤها بصبر وصعوبة بالغة ، مهددة . وأخيرا ، كان لتدهور العلاقات مع البلدان المجاورة والأمم الصديقة الأخرى أثر على التعاون معها .

لهذه الأسباب كلها ، ولأسباب أخرى يحتاج مردها إلى وقت طويل ، قام الرئيس بويويا بتأييد من القوات الدينامية الأخرى في الأمة بتولي زمام السلطة في البلاد دون سفك دماء ، وفي جو من الهدوء والكرامة اللذين يتصف بهما شعب بوروندي .

وقد أكد الرئيس بويويا من جديد ، في الخطاب الذي ألقاه في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ، بشأن برنامجه ، أن النظام الجديد سيكفل الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وسلامة الأجانب المقيمين في بلادنا ، حتى تستعيد بلادنا السمات التي عرفت بها ، كبلد مضياف يطيب العيش فيه .

ومن الإجراءات التي اتخذت بالفعل لاستعادة ازدهار الوطني ، أود أن أشير إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين والعفو عن بعض السجناء ، الذين يقعون تحت طائلة القانون العام ، وإعادة فتح الكنائس التي أغلقت واستعادة الحق في إقامة الشعائر الدينية .

وأعلن الرئيس أيضا ما يلي :

"سوف توامل بوروندي العمل مع البلدان الأفريقية الأخرى داخل منظمة الوحدة الأفريقية لإيجاد حلول للمشكلات السياسية والاقتصادية الخطيرة التي تواجه قارتنا . إن ملابرة إرادتنا السياسية فيما يتعلق بالتزاماتنا مع البلدان المجاورة والبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية أساس جميع آمالنا في تحسين علاقاتنا في المستقبل . إن بوروندي متحضر المداولات التي تجريها هيئات الأمم المتحدة ومشارك فيها" .

إن موقف بوروندي بشأن المشكلات الدولية الكبرى في عالم اليوم ، وبصفة خاصة بشأن البنود المعروضة حاليا على الجمعية العامة ، يقوم أساسا على تحليلنا لهذه

المشكلات وتمسكنا بمبادئ سياستنا الخارجية ، وهي مبادئ حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم الانحياز الإيجابي ، والتعاون والتضامن الدوليين ، وتأييد حركات التحرير الوطني الحقيقية .

وسيقوم موقف بوروندي أيضا على أساس تلك المعايير الإيجابية المعروفة المتعلقة بمسائل نزع السلاح ، والملة بين نزع السلاح والتنمية ، والأزمة الاقتصادية وأزمة الدين ، والمشكلات السياسية كالاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، والفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والحالة في أمريكا الوسطى ، والحروب التي تدور رحاها في آسيا ، والمشكلة المأساوية المتمثلة في تقسيم الشعب الكوري .

ويرى وفد بلادي ، أن أحد التحديات التي تواجه الأمم المتحدة ، والتي يجب أن تعطى الأولوية الخاصة لحلها ، إذا ما أردنا أن نحافظ على مصداقية الأمم المتحدة ، مشكلة الجنوب الأفريقي ، حيث لا يزال الإقليم الذي تتولى منظمته المسؤولية المباشرة عنه واقعا تحت الاحتلال غير المشروع ، وحيث تتعرض للهجوم باستمرار بلدان مستقلة أعضاء في منظمته ولا تعطى لها أية فرصة لالتقاط الأنفاس . وحيث تقوم العماليات المسلحة المجهزة والممولة على أكمل وجه بتدمير البنى الأساسية ، ونشر الموت والخراب بين الشعوب ، وحيث ينكر نظام غير إنساني حق الملايين من الرجال والنساء في المشاركة في إدارة بلدهم .

وبالإضافة إلى واجب التضامن مع بلدان خط المواجهة ، هناك أسباب حقيقية تدفع بوروندي إلى الاهتمام بما يحدث في المنطقة . فبلادنا تقع قبل كل شيء بالقرب من مسرح تلك العمليات المميتة . ونشعر بتأثير هذه العمليات في اقتصادنا بشكل أو بآخر . ولذلك ، فإننا نهتم بإيجاد حل لمشاكل المنطقة في أقرب وقت ممكن .

وفيما يتعلق بالحالة المأساوية التي عفا عليها الزمن والتي يعاني منها الشعب الناميبي ، فإننا نعتبرها شوكة في جسد الشعب الأفريقي كله ، وإهانة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وتحديا لمجلس الأمن ، ومصدر خزي للأمم المتحدة .

لقد فعلنا الكثير لطرد جنوب افريقيا من ناميبيا ، فماذا كانت النتيجة ؟

بالرغم من قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ بإنهاء ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، وفتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ التي أعلنت أن جنوب افريقيا ملزمة بسحب إدارتها من ناميبيا وإنهاء احتلالها ، وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي وضع خطة استقلال ناميبيا ، والقرارات والمؤتمرات والحلقات الدراسية العديدة ، يجد المجتمع الدولي نفسه عاجزا عن مواجهة جنوب افريقيا التي تواصل رفضها الانسحاب من ناميبيا وتواصل استغلال ونهب ثروات الناميبيين الموجودة على ظهر الأرض وفي باطنها .

بإزاء هذه الحالة ، يعتقد وفد بوروندي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعبر نفسه لمواجهة هذا التحدي ، وأن يقدم للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى ، جميع المساعدات اللازمة في الكفاح اليومي ضد نظام جنوب افريقيا المحتل . وتتضمن الإجراءات التي يجب اتخاذها فوراً فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، لأن وجود جنوب افريقيا غير المشروع يعتبر تهديداً دائماً للبلدان المجاورة في المنطقة وللسلم والأمن الدوليين .

وبالنسبة لجنوب افريقيا نفسها ، فقد أدانت هذه المنظمة ، وانتقدت في مناسبات عديدة ، نظام الحكم الذي فرضته سلطات ذلك البلد بالقوة على المواطنين . إن نظام الفصل العنصري الذي تتبعه بريتوريا ، والذي يتناقض مع المبدأ العالمي المعترف به بالمساواة بين جميع البشر ، لا يحق له أن يظل حاكماً ويجب أن يختفي .

لهذا السبب ، يؤيد وفد بلادي الحركة الوطنية للمجلس الوطني الافريقي ويشجعه في نضاله ضد نظام الفصل العنصري غير الإنساني ويطالب بالإفراج دون شرط عن الزعيم الوطني نلسون مانديلا ورفاقه .

كما أن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري باستمرار ضد الدول المستقلة المجاورة ، وبصفة خاصة أنغولا وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي ، يجب أن تدان إدانة كاملة من جانب منظماتنا .

ولا يتعين علينا فقط أن ندين نظام بريتوريا على أعماله الوضيعة ضد دول خط المواجهة ، بل من واجبنا أيضا أن نطالب بدفع تعويض عن الخسائر الناجمة عن ذلك وأن نطالب باتخاذ التدابير المناسبة لمنع وقوع المزيد من التدمير .

وفي الجزء الشمالي من القارة الافريقية ، مازالت هناك حالة لم تحسم حتى الآن بصورة مرضية بالرغم من الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . وسوف يخمن الأعضاء أن ما يدور في خلدي هو مسألة الجمهورية المخراوية العربية الديمقراطية . ولقد اعترف بها عدد من الدول الممثلة هنا بينما يرى البعض الآخر انه ينبغي أن يكون اقليمها جزءا لا يتجزأ من دولة أخرى هي نفسها عضو في هذه المنظمة . هذه حالة أقل ما يقال عنها انها تتسم بالتناقض . وأن التفاصيل القانونية لم تكن قادرة على منح ميزة لطرف أو لآخر بشأن هذه المسألة التي تعتبر مسألة انتهاء استعمار بحتة . ونود أن نناشد الاطراف المعنية في الحالة مباشرة أن تبدي قدرا أكبر من المرونة السياسية وتقوم باجراء الاستفتاء العام الذي دعت اليه قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة .

أما بالنسبة للنزاع بين تشاد وليبيا ، فإننا نناشد البلدين الشقيقين الجارين أن يتحليا بالحكمة الافريقية تجنباً لنشوء حالة من شأنها أن تثل مرة أخرى منظمة عموم افريقيا التي لم تسترد بعد أنفاسها من إجهاد النزاع في الصحراء الغربية . وتأمل بوروندي أن يتسنى ايجاد حل سليم لهذه المشكلة عن طريق المفاوضات في اطار لجنة مخصصة تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، أو عن طريق التحكيم من جانب محكمة العدل الدولية في لاهاي .

أما في الشرق الأوسط ، حيث المشاكل قديمة قدم هذه المنظمة ، فنجد أن الحالة قائمة ولا تبتث على التفاوض .

فعندما يحرم الاسرائيليون الفلسطينيين من ديارهم ، وعندما يممم الفلسطينيون على تدمير الدولة اليهودية ، وعندما لا يقوم اصدقاء الطرفين بحشهما على التحلي بالاعتدال والتماس الترميمات السياسية القابلة للبقاء ، وعندما يظل لبنان محتلا ومجزءا لا بد لنا أن ندرك أن الهوة كبيرة بالفعل وأن السلم بعيد المنال .

أما نحن من جانبنا فسوف نؤيد حق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن معترف به ونؤيد تمكين منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، من الاشتراك على قدم المساواة مع ممثلي الدول الأخرى في المنطقة في عملية البحث عن حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط .

إن تلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للعالم بأسره لاتزال ، للأسف على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها الكثير من الساسة وآخرها الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار مسرحا لأحدى أكثر الحروب تدميرا وفتكا في عصرنا . إن الصراع بين إيران والعراق إذا لم نتنبه له ، سوف يسوق دليلا آخر على عجز هذه المنظمة ولاسيما عدم فعالية القرارات التي تتخذها الهيئة الرئيسية لها ، أي مجلس الأمن . وإذا لقي القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اتخذته بالاجماع مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه الماضي نفس المصير الذي لقيه القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وهو القرار الذي رسم خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، سيكون من الصعب على منظمنا أن تستعيد مصداقيتها . ونحن ندعو من تقع على عواتقهم مسؤوليات خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين ، أن يولوا ذلك كل انتباه .

أما فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان ، فإن وفدي يعتقد أن أبناء وبنات ذلك البلد بوسعهم ، إذا ما تركوا وشأنهم ، وبلا ضغوط تقع عليهم من القوى الخارجية ، أن يجدوا حلا يلائمهم .

ونفس النهج ينطبق على الحالة في كمبوتشيا الواقعة في منطقة جنوب شرقي آسيا . فبوسع الشعب الكمبوتشي أن يحقق المصالحة الوطنية ويمكن لاقتراح النقاط الثمان المقدمة من الحكومة الائتلافية أن يشكل أساسا لتسوية النزاع بطريقة سلمية . وفي منطقة الشرق الأقصى أيضا ، يشعر بلدي بالقلق إزاء المصير المجهف المفروض على الشعب الكوري من جراء تجزئة اقليمه إلى جزئين ، شمالي وجنوبي ، ووجود القوات الأجنبية فيه . وفي رأينا أنه يمكن للطرفين أن يحققا عملية إعادة التوحيد السلمي دون تدخل أجنبي . وانطلاقا من تلك الروح ، نرحب بالاتصالات التي جرت بين

الشمال والجنوب ونثق أنها سوف تستمر بل وستشمل كافة الأصعدة بغية تحقيق إعادة التوحيد الكامل والسلمي للأمة الكورية .

وإذا انتقل إلى الحديث عن الحالة في أمريكا الوسطى ، أود أن أعرب عن تأييد بلادي للجهود الدبلوماسية التي تقوم بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم لاجاد حل سلمي مقبول بمودة متبادلة للآزمة في بلدان أمريكا الوسطى الخمسة التي عقدت العزم على تأمين مستقبل أفضل لمنطقة أمريكا الوسطى . ونناشد كل من لهم مصالح في ذلك الجزء من العالم أن يسهموا مساهمة ايجابية في ضمان تحقيق النجاح في تنفيذ المعاهدة التي وقّعت في مدينة غواتيمالا ، ليتسنى إحلال السلم في تلك المنطقة .

بالرغم من أن بياني يتناول بمودة رئيسية المسائل السياسية ، يرى وفدي أن تلك الجوانب السياسية ليست هي العقبة الرئيسية الوحيدة التي تقف في طريق استتباب السلم والأمن الدوليين . والواقع أننا في بوروندي نعتقد أن بقاء كوكبنا ذاته متوقف على التماس حلول للمشاكل الشائكة كالغفر ، والجوع ، والانفجار السكاني ، والاقتصادات المتردية في غالبية دولنا ، والافراط في التسلح ، والديون ، وما إلى ذلك .

ووفقا للأرقام التي وردت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالمطلة بين نزع السلاح والتنمية الذي انعقد مؤخرا في نيويورك في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ، تبين التقديرات أنه يوجد في البلدان النامية زهاء بليون شخص يعيشون دون مستوى الفقر ، و ٧٨٠ مليونا يعانون من سوء التغذية ، و ٨٥٠ مليون أمي و ١,٥ بليون شخص لا يحتاج لهم الحصول على الرعاية الطبية و ١,٥ بليون شخص عاطل عن العمل و بليون شخص لا تتوافر لهم المساكن اللائقة . ان تلك الاحماءات دليل واضح على سوء الحالة الراهنة ، وللأسف ، لا تبعث التوقعات بالنسبة للمستقبل على التفاؤل ، فمن المتوقع أن تظل معظم البلدان في وضع اقتصادي غير سليم ، وهذا تعبير مُلَطَّف للقول بأن هذه الدول ينبغي لها أن تتلاشى .

ومما لا شك فيه أن تلك مسائل تهبث على القلق . وترتكز التحليلات التي أفضت إلى الوصول إلى تلك النتائج المندرة بالخطر على تردّي اقتصادات تلك الدول . هذا التردّي لا ينبغي أن يعزى بالضرورة إلى تصرفات الزعماء أو إلى السياسات التي تنتهجها تلك الدول المتنبأ باختفائها عن المسرح . فالحقيقة أن أسعار السلع الأساسية والخدمات التي توفرها تلك البلدان ، عن طريق إنتاج وتصدير وبيع ملعها الأساسية وحاصلاتها الزراعية ، تحدد في مكاتب بيروقراطية لا تعلم بشواغل تلك الدول . والطريق الوحيد لتمحيص التباينات الاقتصادية السائدة في العالم اليوم هو إعادة تنظيم جميع أوجه السوق الدولية .

إن مشكلة الدين في الكثير من بلداننا ليست إلا نتيجة منطقية لسياسة تحديد الأسعار والتقلبات في قدرة بلداننا على الدفع . ولا يمكن إيجاد حل منصف إلا في سياق المفاوضات الشاملة بشأن تنفيذ القرارات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي .

عندما خاطب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، السيد رونالد ريغان ، الجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر ، أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي قد اتفقا ، منذ أربعة أيام ، على عقد اتفاق قبل نهاية هذا العام بشأن إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى . وقد أكد هذا وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد إدوارد شفاردنادزي عندما تكلم في ٢٣ أيلول/سبتمبر في هذه الجمعية العامة .

وفي حين رحبنا بهذه الرسالة ذات الأهمية التاريخية ، كان سرور وفدي بهذا سيمصح أعظم لو كانت قد جاءت محوبة بما يطمئدنا إلى أنه من شأن هذا الاتفاق أن يتيح معالجة المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجه العالم .

فالموارد الوفيرة عن هذا الطريق ، ينبغي أن توجه صوب قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمكيننا ، خاصة نحن البلدان الأقل نمواً ، من تعويض ما فاتنا في هذا المجال .

يقول لنا الخبراء في مسائل نزع السلاح إن الأسلحة التي يتعين إزالتها موجودة أساساً في أوروبا . ويبدو أنها تشكل ٢٠ في المائة من النفقات العسكرية العالمية ، وهي أسلحة لم تستخدم حتى الآن . فالدمار الذي وقع حتى الآن نتج عن استخدام الأسلحة التقليدية التي تشكل ما تبقى من تلك النفقات العسكرية ، أي ٨٠ في المائة .

ويجدونا وطيء الأمل في أن يستمر هذا التحرك من أجل خفض وإزالة أدوات الموت ويمتد إلى جميع فئات الأسلحة .

وفي هذا الصدد ، يرحب بلدي بعقد المؤتمر الدولي الأول بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي انعقد هنا وأبرز العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية .

ونعرب عن الأمل بأن تتولد آثار إيجابية عن الوثيقة الختامية المعتمدة من المؤتمر ، والتي تعتبر الخطوة الأولى في التاريخ الصحيح ، حتى يتسنى للعالم أن يتحرك صوب نزع السلاح العام الكامل وأن يوجه اهتماماً أكبر للتنمية والعدالة والسلام والأمن الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استمعنا الى المتكلم الاخير في

هذه الجلسة والان أعطي الكلمة لممثل فرنسا الذي يود أن يشكلم ممارسة لحق الرد .
واذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمة
الاولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمسين
دقائق . ويدلي بها الاعضاء من مقاعدهم .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ظللنا طوال شمس

وأربعين ساعة نستمع من فوق المنصة الى ممثلين من جنوب المحيط الهادئ . ونحن ندرك
مدى اهتمام هذه البلدان بكاليدونيا الجديدة ، بالرغم من أنه اقليم تابع لفرنسا .
وندرك أيضا رغبتها العنيدة في أن تفرض على سكان كاليدونيا الجديدة مستقبلا لا تريده
غالبيتهم .

وبوصفي ممثلا لفرنسا ، استمعت باهتمام كبير الى بيانات بلدان المحفل .
ولاحظت التناقض فيما بينها . فكل البيانات انتقدت الاستفتاء على تقرير المصير الذي
أجري في ١٣ أيلول/سبتمبر وعن طريقه اختارت أغلبية واضحة من أهالي كاليدونيا
الجديدة ، في هدوء وكرامة وصراحة ، أن تظل في إطار الجمهورية الفرنسية . إلا أن
اجماع بلدان المحفل اختفى لدوافع خفية تتعلق بحقوق مواطني ذلك الاقليم .

وبالامس تكلم ممثل بابوا غينيا الجديدة عن "حق الانتخاب" الذي تمنحه الحكومة
الذي يعني ، بالانكليزية السليمة حرمان بعض أبناء كاليدونيا الجديدة من حقهم في
تقرير المصير .

ومن جهة أخرى فإن ممثل نيوزيلندا عندما تكلم بالامس ممارسة لحق الرد ، طالب
بحق تقرير المصير لجميع أبناء كاليدونيا الجديدة ، وأصر على عبارة "جميع أبناء
كاليدونيا الجديدة" .

واليوم تكلم ممثل جزر سليمان عن حق تقرير المصير والاستقلال لشعب كاناك . هل
هذا يعني أن حق تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة ينبغي أن يقتصر على السكان من
أصل ميلانيزي ؟ إننا نود أن نعرف الموقف المحدد لبلدان المحفل فيما يتعلق بتلك
المسألة . وتوضح التطورات الأخيرة في الاقليم أهمية ذلك . هل تود بلدان المحفل

الطعن في مبدأ صوت واحد لكل ناخب أو ناخبة ، ذلك المبدأ الذي تلتزم به فرنسا والذي طبق في استفتاء ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي ؟
وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبدت بشأن موضوع التجارب النووية ، أحيسل الجمعية العامة ببساطة الى الموقف الذي أعربت عنه عصر أمس في ردي على ممثل بابوا غينيا الجديدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠